

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْقُرْآنُ لِحَلْقَةِ قُرَّاءِ

شیخ الاسلام تقی الدین
ابن تیمیۃ

تحقيق

أبو سعید
محلی فتحی السنتین

دار الصحابة للتراث بطباطبا
للنشر، والتحقيق، والتوزيع

كتاب قدحوى دُرّاراً بعَيْنِ النَّجْنَى مَانْخُوَّة
لَهَا قَلْتَ تَنْبَأَ
حقوق الطبع محفوظة

لدار الصَّحِيفَةِ الْمُتَرَابِ بطبنطا

للنشر - والتحقيق - والتوزيع

المَرَاسِلَاتُ:

طنطاش المديريه - أمام مخطبة بنزين التعاون
ت: ٣٣١٥٨٧ ص.ب: ٤٧٧

الطبعة الأولى

١٤١٢ - ١٩٩٢ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِينَ يَدِيِ الْكِتَابِ
وَأَهْمَيْتُهُ

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، وبعد .
من سن المدى التي تركها لنا النبي ﷺ صلاة الجماعة ، حيث يجتمع
المسلمون فيتعارفون ويتعاونون ، وما أجمل قول ابن مسعود رضي
الله عنه :

لقد رأينا وما يختلف عن الصلاة إلا منافق قد علم نفاقه ، أو مريض ،
إن رسول الله ﷺ علمنا سن المدى ، وإن من سن المدى الصلاة في المسجد
الذى يؤذن فيه » رواه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي وأبي ماجه ..
وفي رواية أخرى لأبي داود قال « حافظوا على هؤلاء الصالوات الخمس
حيث ينادى بهن ، فإن من سن المدى ، وإن الله تبارك وتعالى شرع
لنبيه سن المدى ، ولقد رأينا » وما يختلف عنها إلا منافق بَيْنَ النفاق ،
ولقد رأينا وإن الرجل ليهادى بين رجلين حتى يقام في الصيف ، وما منكم
أحد إلا وله مسجد في بيته ، ولو صلتم في بيوتكم ، وتركتم مساجدكم
تركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضلالكم » .

هكذا هي صلاة الجماعة فلها أهمية كبرى ، لما يترتب عليها من فوائد
جمة ولو أخذنا نسرد تلك الفوائد ما انتهينا ، فنها على سبيل المثال :

١ - شعور أهل الإسلام بعظمتهم دينهم الذي جمعهم في مكان واحد ،
يتساوى فيه الجميع الفقير ، والغني ، الشريف ، والملوكي الكل سواسية
كأسنان المشط .

٢ - يعرف أهل الإيمان أحوال بعضهم ، فيختلف الغنى على الفقير ،
ويعلن القوى الضعيف ، فيما التكافل الاجتماعي بين المجتمع ككل ، وهذا
ما تريد المجتمعات الحديثة أن تصل إليه .

٣ - يُعرف أعداء الإسلام أن المسلمين يد واحدة ، فهم معاً في الدين ، فكيف يتفرقون في الدنيا .

وهكذا نجد أن فوائد صلاة الجماعة عظيمة لجماعه المسلمين ، بل إنها للفرد عظيمة ، فهي تعلمه النظام ، وتعلمه النظافة ، إلى غير ذلك ومن هنا كان ينبغي لكل مسلم أن يعرف حكم صلاة الجماعة ، فإن الناس قد تهاونوا فيها ، حتى أصبحت بيوت الله خالية من المصليين ، فإنما الله وإنما إليه راجعون .

يأتي شيخ الإسلام في هذا الكتاب ونحاذثنا عن حكم صلاة الجماعة الفقهى ، فيعرض لنا آراء العلماء ، وحجج كل رأى ، وبما يُرد عليه ، ثم يمحض تلك الأقوال حتى يصل بنا إلى حكم صلاة الجماعة الذي ينبغي لكل مسلم أن يتعلمه ويُسْعِلْمَه .

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فيتحدث عن القراءة خلف الإمام وهذا موضوع خظير ، فإن العلماء قد تنازعوا فيه ، و اختلعوا مع عموم الحاجة وخطورته ، فيأتي شيخ الإسلام ويقول القول الوسط ، فيفصل في هذا الأمر ، ولقد كان الإمام مسبيقاً من قبل في الحديث عن هذا الموضوع ، فلقد ألف فيه الإمام البخاري كتابه (خير الكلام في القراءة خلف الإمام) ، وألف الإمام البهقى كتابه (القراءة خلف الإمام) .

ولقد استوعب هذا التراث الإمام ابن تيمية ، وأخرج لنا خلاصة التراث المأثور عن السلف الصالح ، مع ذكر أقوال كل فريق من العلماء ، وفي النهاية كعادته يخرج لنا بالقول الأوسط ، والمذهب الراجح .

وهكذا نرى أن هذا الكتاب جدير بالقراءة ، جدير بالإقتداء لما حوى من علم شريف ، يوصل إلى طاعة الله وعبادته .

عملی فی الكتاب

- ١ - قمت بتأريخ الأحاديث النبوية الموجودة في الكتاب ، مع ذكر درجة الحديث كلما أمكن ذلك .
- ٢ - أرجعت الآيات القرآنية إلى مواضعها من السور ، مع تشكيلها تشكيلاً كاملاً ، لأهمية هذا الأمر .
- ٣ - قمت بإرجاع أقوال السلف إلى مواضعها من المراجع التي ذكرت فيها ، وهذا يزيد في توثيق القيمة العلمية لتلك الأقوال .
- ٤ - أعددت مقدمة للكتاب تحتوى على التالي :
 - (أ) بين يدي الكتاب وأهميته .
 - (ب) ترجمة المصنف .
 - (ج) أصل الكتاب .
 - (د) عملی فی الكتاب .

وأخيراً

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

أبو مريم / مجدى بن فتحى السيد

﴿ أَصْلَ الْكِتَاب ﴾

هذا الكتاب في أصله مكون من رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية ، كتبها عندما سئل عن صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية ، أم سنة ، فإن كانت فرض عين ، وصلى وحده بغير عذر ، فهل تصح صلاته أم لا ؟

أما الرسالة الثانية فهي عبارة عن السؤال عن القراءة خلف الإمام ؟

ولقد أخرجا هاتين الرسالتين من مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ، وكانتا في المجلد رقم (٢٣) وذلك للجامعة الملحقة إلى هذين الموضوعين ، ولتسير وصول القارئ المسلم إلى أحكام هاتين المسألتين ، فإنه يتذرع عليه أن يشتري بمجموعة الفتاوى المؤلفة من (٣٧) مجلداً .

ولقد حاولنا خدمة الكتاب بتحقيقه ، وإيصال ما قد يصعب فيه ، ويعلم الله عز وجل كما بذلت من طاقة في تحرير الصواب . ولكن أبي الله عز وجل أن يكون الكمال إلا لكتابه ، فمن وجد خيراً في عمل فهذا من فضل الله ، فلا يحرمني الدعاء بال توفيق ، وإن كانت الأخرى فليس تغفر لي ، وحسبي أن الله يعلم ما في الصدور ، وأسأل الله - تبارك وتعالى - أن ينفع بهذا العمل المسلمين ، وأنه دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(ترجمة المصنف)

أولاً نسبه ونشأته :

هو شيخ الإسلام ، الإمام المجتهد ، تقى الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني .

ولد بحران فيعاشر ربيع الأول سنة ٦٦١ هـ ، ثم ارتحل والده به وبأخويه إلى دمشق فيمّن هاجر إليها من المسلمين فراراً من التتار الذين أغروا على بلاد الإسلام في ذلك العهد ، وأظهروا في الأرض الفساد .

فلما ذهب إلى دمشق تلقى العلم على مشايخها ، واعتنى بالحديث ، فسمع المسند مرات ، والمكتب الستة ، ومعجم الطبراني الكبير ، وما لا يحصى من الكتب ، ثم أقبل بعد ذلك على الفقه وعلم العربية ، ثم أقبل على التفسير إقبالاً كلياً حتى سبق فيه ، وأحكم أصول الفقه ، كل ذلك وهو ابن بضع عشرة سنة ، فانبرى العلماء من فرط ذكائه ، وسيلان ذهنه ، وقوّة حافظته .

وكان يحضر إلى المحافل العلمية ، فيناظر ، ويناقش ، وأفتى وله أقل من تسعة عشرة سنة ، وتوفي والده وعمره أحدي وعشرون سنة ، فقام مكانه بتفسير القرآن أيام الجمع في المسجد الجامع .

وهذا يحق لنا أن نقول : إنه لا عجب ولا غرو في نبوغه - رحمة الله - فقد وهب الله كل عوامل النبوغ ومؤهلاته : وراثة طيبة عميقة بالجنور العلمية ، وقوة عقلية وذهنية بلغت حد الاعجاب .

ثم بعد ذلك اتجه إلى الحديث روایة وحفظاً ، فرواه عن أعلامه ،

وَكَبَارُ شِيوْخِهِ فِي وَقْتِهِ كَابِنُ أَبِي الْيَسْرِ ، وَمَجْدُ الدِّينِ بْنِ عَسَاكِرٍ ،
وَفَخْرُ الدِّينِ بْنِ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرُهُمْ .

وَمَعَ الْحَفْظِ وَالرِّوَايَةِ كَانَ كَوْبِيَاً عَلَى الْمَدْرُوسِ الْعُلْمِيَّةِ ، وَالْبَحْثِ ،
فِي مُخْتَلِفِ الْعِلُومِ ، وَقَلَمًا يَزَوِّلُ عِلْمًا مِنَ الْعِلُومِ ، إِلَّا وَيَفْتَحُ اللَّهُ
عَلَيْهِ فِيهِ .

وَكَانَ يَكْتُبُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي فَتْهِ ، أَوْ أَصْوَلِهِ ، أَوْ تَفْسِيرِ ،
أَوْ فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَلَاسِفَةِ وَأَهْلِ النَّحْلِ وَالْفَرَقِ ، نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِ كِرَاسَاتِ .

ثَانِيَةً صَفَاتُهُ الْذَّاتِيَّةُ :

كَانَ مُتَازٌ رَحْمَهُ اللَّهُ — بِالشَّجَاعَةِ وَالْجَلَدِ فِي النَّصْحِ اللَّهِ ، وَاللَّامَةِ
وَكَانَ يَدْعُونَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ سَلْفُنَا الصَّالِحِ ، فَأَظْهَرَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ
وَنَهَا عَنِ الْمُنْكَرِ فِي كُلِّ مَكَانٍ كَانَ يَذَهِّبُ إِلَيْهِ .

وَامْتَازَ — رَحْمَهُ اللَّهُ — بِقُوَّةِ الْحَافِظَةِ ، فَكَادَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ السَّنَنَ وَالآثارَ
— حَفْظًا ، إِنْ تَكَلَّمَ فِي التَّفْسِيرِ فَهُوَ صَاحِبُ عِلْمِهِ ، وَإِنْ أَفْتَى فِي الْفَقْهِ فَهُوَ
مَدْرُكٌ بِغَایَتِهِ ، أَوْ فِي الْحَدِيثِ فَهُوَ حَامِلُ رَايَتِهِ .

وَمِنْ صَفَاتِهِ — رَحْمَهُ اللَّهُ — كَانَ عَالِيَ الْهَمَةِ عَزِيزُ النَّفْسِ ، لَا يَذَلُّ ،
وَلَا يَهْمَرُ ، وَكَانَ صَرِيْحًا إِلَى أَبْعَدِ حَدَّوْدِ الْصِّرَاطِ ، فِي رَأْيِهِ ، وَمِنْاظِرِهِ ،
وَمَؤْلَفَاتِهِ ، فَمِنْ مَوَاقِفِهِ الْجَرِيئَةُ الْمُبِيِّنَةُ الَّتِي تَذَكَّرُ لَهُ ، وَتَبَيَّنَ كَيْفَ كَانَ
فِي عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ .

١ — لَمَّا زَحَفَ التَّنَارُ عَلَى الشَّامِ ، وَتَسَامَحَ النَّاسُ بِأَنْهُمْ سِيقَاصِدُونَ
مَصْرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، أَمْتَلَّتْ قُلُوبُهُمْ بِالرُّعبِ ، وَاتَّقَنَ الْأَعْيَانُ مَعَ الشِّيخِ ابْنِ
تِيمِيَّةِ عَلَى لِقَاءِ مُلْكِهِمْ قَازَانَ ، فَذَهَبُوا إِلَيْهِ ، وَتَكَلَّمَ مَعَهُ ابْنُ تِيمِيَّةَ كَلَامًا
شَدِيدًا ، وَكَانَتِ الْغَايَةُ أَخْذُ الْأَمَانَ لِأَهْلِ دَمْشَقَ ، ثُمَّ لِيَقَافِ الزَّحْفَ ،
فِي جَلِسَ الشِّيخِ إِمامِ قَازَانَ الَّذِي طَلَبَ الدُّعَاءَ مِنْهُ ، فَرُفِعَ يَدِيهِ وَدُعِيَ لَهُ دُعَاءٌ
مِنْصِفًا أَكْثَرَ عَلَيْهِ ، وَقَازَانَ يُؤْمِنُ عَلَى دُعَائِهِ .

٢ - وشكا رجل من الناس إلى ابن تيمية من ظلم نزل به من أميره ، وكان هذا الأمير فيه جبروت وغواصة . فدخل عليه الشيخ غير هياب . ولا وجل ، فقال الأمير : أنا كنت أريد أن أجئ إليك لأنك عالم زاهد ، يعني بهذا الاستهزاء من الشيخ .

فقال الشيخ : موسى كان خيراً مني ؛ وفرعون كان شرّاً منك ، وكان موسى يجيء إلى باب فرعون كل يوم ثلاثة مرات ، ويعرض عليه الإيمان .

٣ - يذكر ابن كثير في حوادث سنة ٦٩٩ هـ أنه في السابع عشر من رجب دار الشيخ ابن تيمية — رحمة الله — وأصحابه على الحمارات والحانات : فكسروا أولئك الحمور وأراقوها وعزّروا الناس الذين اتخذوا تلك الأماكن للفحش ؛ فنحر الناس بذلك .

ثالثاً : شيوخه وتلاميذه :

حكى البرزالي أن شيوخه أكثر من مائة شيخ ، وهذا القول يوضح لنا كيف كانت همة الشيخ في السماع كبيرة .

وفي خبر آخر يروى أنه قد بلغ عدده من سمع منهم أكثر من مائة عالم . فسمع في دمشق ابن عبد الدائم ، وابن أبي اليسر . والجبل بن عساكر ، ويحيى ابن الصيرفي ، والشيخ شمس الدين ابن أبي عمرو ؛ وغيرهم .

وقد أخذ الفقه والأصول عن وائله . والشيخ زين الدين بن المنج ، وقرأ العربية على ابن عبد التوى ، وسمع الحديث عن شمس الدين عثمان الحنفى . وابن علان ، والكلال عبد الرحيم ، وابن شيمان . وغيرهم من شيوخ الحديث حدث عنه خلق كبير منهم : الندي ، والبرزالي . وأبو الفتح بن سيد الناس ، ويكفيه فخرأ . أن من تلاميذه ابن قيم الجوزية الذي أضاف المكتبة الإسلامية العاملة ، عشرات المؤلفات النافعة الخالية .

رابعاً : ثناء العلماء عليه :

قال الشيخ عماد الدين الواسطي :

« فوالله لم يُرَ تحت أديم السماء مثل ابن تيمية علماً وعملاً ، وحالاً وخُلُقاً ، وحلماً وقياماً في حق الله عند انتهاء حُكماته ، أصدق الناس عقداً ، وأصحهم علماء ، وحرماً ، وأعلاهم في انتصار الحق وقيمه همة ، وأسخاهم كفأ ، وأكملهم اتباعاً للنبي ﷺ »

وقال الحافظ الذهبي صاحب المصنفات المذيعة :

« شيخنا ، وشيخ الإسلام ، وفريد العصر علماً ومعرفة ، وشجاعة وذكاء ، ونصحاً للأمة ، وأمراً بالمعروف ، ونهاً عن المنكر ، ومحاسنه كثيرة ، وهو أكبر من أن يُنْسَبْه على سيرته مثلـ ، فلو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني ما رأيت بعيني مثلـ ، وأنه ما رأى مثل نفسه »

وقال الإمام ابن دقيق العيد :

« ... رأيت رجلاً سائر العلوم بين عينيه ، يأخذ ما شاء منها ، ويترك ما شاء »

وقال ابن الزملکانی إمام الشافعية في عصره :

« كان ابن تيمية إذا سئل عن فن من الفنون ظن الرأى والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن ، وحكم أن أحداً لا يعرف مثلـ ، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مسائل مذاهبهم منه ما لم يكونوا يعرفونه قبل ذلك ، ولا تكلم في علم شرعى أو غيره إلا فاق فيه أهلـ »

ثم ذكر ابن الزملکانی شرعاً في ابن تيمية فقال :

إذا يقول يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر هو حجة الله باهرة هو بيتنـ أعيوبـ الدهر هو آية للخلق ظاهرة أنوارـ أربـت على الفجر

وقد أجمع مؤرخوا ابن تيمية على أنه كان في عصره أمة وحده ،
قد توافرت لديه شروط الاجتہاد ، وبان رتبة الإمامة في كل فن مارسه ،
فكأن في العلوم إماماً مُسْتَبِعَاً ، سلفي العقيدة والمنهج .

خامساً : مؤلفاته :

قال الحافظ النهبي : كان يحور العلم ، أثني عليه المواقف والمخالف ،
وسارت بتصانيفه الركبان ، لعلها ثلاثة مجلد .

وفي شذرات الذهب : أن تصانيفه تبلغ خمسين مجلدة .

وهذا يبين لنا مدى سعةتراث العلمي الذي تركه لنا شيخ الإسلام
ابن تيمية ، وفي هذه الأيام – يعني في القرن العشرين – جمع أحد
العلماء فتاوى ابن تيمية ، والمسائل الإلهية والتعبدية التي تكلم فيها فوصلت
إلى سبعة وثلاثين مجلداً تسمى « مجموعة فتاوى ابن تيمية »

ومن مؤلفاته الدائنة المطبوعة نختار بعضها ، فنذكر منها :

- ١ - اقتضاء الصراط المستقيم ومحاجة أصحاب الجحيم .
- ٢ - رفع الملام من الأئمة الأعلام .
- ٣ - التوسل والوسيلة .
- ٤ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح .
- ٥ - السياسة الشرعية في اصلاح الراى والرعاية .
- ٦ - الفرقان بين أولياء الرحمن ، وأولياء الشيطان .
- ٧ - العقيدة الواسطة .
- ٨ - الفرقان بين الحق والباطل .

سادساً : وفاته :

ابتلى رحمة الله في آخر عهده فاعتقل في قلعة دمشق من شعبان سنة ٧٢٦ هـ إلى ذي القعدة سنة ٧٢٨ ، ثم مرض بضعة وعشرين ، ولم يعلم أكثر الناس بمرضه ، ولم يفجأهم إلا موته ، وكان مشهود تشييعه إلى المقبر الأخير أمراً عظيماً ، فقد تزاحم الناس على جنازته ، وعلت الأصوات بالبكاء ، والدعاء له ، ويدرك ابن كثير ، فيما قال في وصف جنازته وكثرة مشيعها ، أنه لم يختلف عن الحضور إلا من لم يستطع إلى ذلك سبيلاً ، وحضرت نساء كثيرات بحيث حزنن بخمسة آلاف غير الباقي كن على الأسطح وغيرهن ، وأما الرجال فحضروا بستين ألفاً ، إلى مائة ألف ، إلى أكثر من ذلك ، إلى مائتي ألف .

يقول الشيخ زين الدين عمر بن الودري :

عشا في عرضه سلطان لهم من نثر جوهره التقاط
تقى الدين أحمد خير حبر بخروق المضلات به تخاط
توفى وهو محبوس فريد وليس له إلى الدنيا انبساط
ولو حضروا حين قضى لآلفوا ملائكة النعيم به أحاطوا
فتى في علمه أضحي فريداً وحل المشكلات به يناظ

ورثاه ابن فضل الله العمرى بقصيدة طويلة ، غنمتها :

مثل ابن تيمية في السجن معتقل
والسجن كالغمد ، وهو الصارم الذكر
مثل ابن تيمية تدرى خمائله
وليس يُلقط من أفنانه الزهر
مثل ابن تيمية شمس تغيب سعيدى
وما ترق بها الآصال والبذكر

مثـل ابن تـيمـيـة يـعـضـى وـمـا عـبـتـتـ
بـسـكـه العـاطـر الأـرـدـان وـالـعـادـ رـزـ

رـحـمـ اللـهـ شـيـخـ الإـسـلـامـ بـنـ تـيمـيـةـ ، وـأـسـكـنـاهـ فـيـ جـنـةـ الـخـالـدـ ، مـعـ الـمـذـينـ
أـنـعـمـ اللـهـ عـلـيـهـمـ ، مـنـ النـبـيـينـ وـالـصـدـيقـينـ ، وـالـشـهـادـاءـ ، وـالـمـسـاحـينـ ،
وـحـسـنـ أـوـلـاثـكـ رـفـيـقاـ .

وـالـحـمـدـ لـلـهـ الـذـىـ بـنـعـمـتـهـ تـمـ الصـالـحـاتـ .

وـنـسـأـلـهـ الـعـونـ وـالـتـوـفـيقـ وـالـسـدـادـ فـيـ كـلـ حـالـ .

باب صلاة الجماعة

مثيل وحده الله :

عن صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية ، أم منته
فإن كانت فرض عين وصلى وحده من غير عذر . فهل تصبح صلاته
أم لا ؟ وما أقوال العلماء في ذلك ؟ وما حججة كل منهم ؟ وما الراجح
من أقوالهم ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اتفق العلماء على أنها من أوكلد
العبادات ، وأجل الطاعات ، وأعظم شعائر الإسلام ، وعلى ما ثبت في
فضلها عن النبي ﷺ حيث قال : « تفضل صلاة الرجل في الجماعة على
صلاته وحده بخمس وعشرين درجة (١) هكذا في حديث أبي هريرة .
وأبي سعيد الخدري (٢) ، ومن حديث ابن عمر بسبعين وعشرين ،
والثلاثة في الصحيح .

وقد جمع بينهما : بأن حديث الخمس والعشرين ، ذكر فيه الفضل
الذى بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة . والفضل خمس وعشرون ،
وحيث أن الحديث السبع والعشرين ذكر فيه صلاته منفرداً وصلاته في الجماعة

(١) البخاري (١٦٦/٢) ، ومسلم (١٥٢/٥) ، أحمد (٣٧٦/١) ،
(٤٥٢/١) ، (١٠٢/٢) ، (١١٢) ، (٣٢٨ ، ٢٣٣ ، ٤٥٤ ، ٥٢٠ ، ٥٢٥) ،
أبو داود (٥٦٠) ، الترمذى (٢١٦) ، النسائي (١٠٣/٢) ،
وابن ماجه (٧٨٨) .

(٢) البخاري (١٦٦/٢) ، ومسلم (١٥٢/٥) ، والترمذى (٢١٥) ،
والنسائي (١٠٣/٢) ، وابن ماجه (٧٨٦) .

والفضل بيهما ، فصار المجموع سبباً وعشرين ، ومن ظن من المتنسكة^(٣) إن صلاته وحده أفضل ، وإن في خلوته ، وإن في غير خلوته ، فهو مخطئ ضال ، وأضل منه من لم ير الجماعة إلا خلف الإمام المعصوم ، فعطل المساجد عن الجمع والجماعات التي أقر الله بها رسوله ، وعمر المساجد بالبدع والضلالات إلى نهى الله عنها رسوله ، وصار مشابهاً لمن نهى عن عبادة الرحمن وأمر بعبادة الأوثان .

فإن الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد . كما قال تعالى :
﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ مَنْ نَعَّمَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا ﴾ (٤) .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ (٥) .
وقال تعالى : ﴿ قُلْ أَمْرَ رَبِّيِّ بِالْقِيَطِرِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (٦) .

وقال تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمَرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّمَا يَعْمَرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهُ فَهَمَّ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ (٧) .

(٣) المُسْكَنُ والمُسْكَنُ : العبادة والجماعة وكل ما تقرب به إلى الله تعالى ، والمتنسكة أي المتبتلة .

(٤) سورة البقرة : ١١٤ .

(٥) سورة البقرة : ١٨٧ .

(٦) سورة الأعراف : ٢٩ .

(٧) سورة التوارة : ١٧ - ١٨٠ .

وقال تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذْنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ، يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تَجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٨) .

وقال تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ اللَّهُ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ (٩) .

وقال تعالى : ﴿ وَمَسَاجِدٌ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (١٠) .

وأما مشاهد القبور ونحوها : فقد اتفق أئمة المسلمين على إنه ليس من دين الإسلام أن تخصل بصلوة أو دعاء ، أو غير ذلك ، ومن ظن إن الصلاة والدعاء والذكر فيها أفضل منه في المساجد ، فقد كفر . بل قد تواترت السنن في النبي عن اتخاذها لذلك . كما ثبت في الصحيحين إنه قال « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد (١١) » يحذر ما فعلوا : قالت عائشة : « ولو لا ذلك لابرز قبره ، ولكن كره ان يتتخذ مسجدًا » وفي الصحيحين أيضاً أنه ذكر له كنيسة بأرض الحبشة وما فيها من الحسن والت تصاوير ، فقال : « أولئك إذا مات منهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدًا ، وصوروا فيه تملّك التصاوير ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيمة (١٢) » وثبتت عنه في صحيح مسلم من حديث جندب إنه قال : قبل أن يموت بخمس : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ،

(٨) سورة النور : ٣٦ - ٣٧ .

(٩) سورة الجن : ١٨ .

(١٠) سورة الحج : ٤٠ .

(١١) البخاري (١١٦/١) ، (١١١/٢) ، ومسلم (١٢/٥) ، وأبو داود (٣٢٢٧) بلفظ : (قاتل) ، والنسائي (٤١/٢) بلفظ (لعنة الله) والباقي سواء ،

(١٢) البخاري (١١٦/١ - ١١٧) ، ومسلم (١١/٥) ، النسائي (٤١/٢) .

ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك(١٣) .
وفي المسند عنه إنه قال : « إن من شرار الخلق من تدركهم الساعه
وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد (١٤) » وفي موطاً مالك عنه
إنه قال : « اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم
اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد(١٥) » وفي السنن عنه أنه قال : « لا تتخذوا

(١٣) مسلم (١٣/٥) .

[فائدة عظيمة] :

قال الإمام النووي رحمة الله : قال العلماء إنما نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه
والافتتان به ، فربما أدى ذلك إلى الكفر ، كما جرى لكثير من الأمم
الخالية ، ولما احتاج الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - والتابعون
إلى الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثُر المسلمون ،
وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت المؤمنين فيه ، ومنها حجرة
عائشة رضي الله عنها - التي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه
أبي بكر وعمر - ورضي الله عنهم - بنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة
حوله ، لثلا يظهر في المسجد فيصل إلى العوام ، ويؤدي المحدثون ، ثم
بنوا جدارين من ركنى القبر الشماليين ، وحرفوها حتى التقى ، حتى
لا يتمكن أحد من استقبال القبر ، والله تعالى أعلم بالصواب . انهى نقا
عن شرح النووي على مسلم (١٣/٥ - ١٤) .

(١٤) أحمد (١/٤٠٥ ، ٤٣٥) ، صحيح ابن خزيمة (٧٨٩) ،
وابن حبان (٣٤٠ ، ٣٤١) ، والطبراني (١/٧٧/٣) في الكبير ،
وأبو يعلى (٢٥٧/١) في مسنده وحسنه الشيخ الألباني ، كما في تحذير
الساجد (ص ١٩) :

(١٥) أحمد (٢٤٦/٢) ، ومالك في كتاب السفر : باب ٨٥ ،
وعبد الرزاق (١٥٨٧) مرسلاً ، والترمذى (٧٥٠) في مشكاة المصايب ،
وابن سعد (٢٤١/٢) ، وأبو نعيم (٦/٢٨٣) في الحلية ، وصححه
الشيخ الألباني ، تحذير الساجد (ص ١٨) .

قبرى عيداً ، وصلوا على حيئاً كنتم ، فإن صلاتكم تبلغنى (١٦) » .

والمقصود هنا : أن أئمة المسلمين متتفقون على أن إقامة الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات ، وأجل القراءات ، ومن فضل تركها عليها لإثارة للخلوة والانفراد على الصلوات الخمس في الجماعات ، أو جعل الدعاء والصلة في المشاهد أفضل من ذلك في المساجد ، فقد انخلع من ربة الدين (١٧) ، واتبع غير سبيل المؤمنين .

﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولَّهُ مَا تَوَلَّ مَنْ تُصْلِيهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ (١٨) .
ولكن تنازع العلماء بعد ذلك في كونها واجبة على الأعيان ، أو على الكفاية ، أو سنة مؤكدة ، على ثلاثة أقوال :



فقيل : هي سنة مؤكدة فقط ، وهذا هو المعروف عن أصحاب أبي حنيفة ، وأكثر أصحاب مالك ، وكثير من أصحاب الشافعى ، ويدرك رواية عن أحمد .

وقيل : هي واجبة على الكفاية ، وهذا هو المرجح في مذهب الشافعى ، وقول بعض أصحاب مالك ، وقول في مذهب أحمد .

(١٦) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) في المناكث : باب زيارة القبور ، وأحمد (٢/٣٦٧) ، والحديث صحيح ، انظر : صحيح الجامع (٧١٠٣) تحذير المساجد (ص/٩٨) للشيخ الألبانى حفظه الله .

(١٧) الْبُتْقُ الْخَيْطُ ، وأنحرج ربة الإسلام من عنقه : يعني فارق الجماعة ، ومعنى ربة الدين أي عقد الدين ..

(١٨) سورة النساء : ١١٥ .

وقيل هي واجبة على الكفاية ، وهذا هو المرجح في مذهب الشافعى ،
وقول بعض أصنف حاب مالك ، وقول في مذهب أحمد .

وقيل هي واجبة على الأعيان ، وهذا هو المتصوّص عن أحمد وغيره ،
من أمّة السلف ، وفقهاء الحديث ، وغيرهم . وهؤلاء تنازعوا فيما إذا
صلى منفرداً لغير عذر ، هل تصح صلاته ؟ على قولين ؟

(أحدهما) لا تصح ، وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد ،
ذ كره القاضى أبو يعلى ، في شرح المذهب عنهم ، وبعض متأخرتهم كابن
عقيل ، وهو قول طائفة من السلف ، واختاره ابن حزم وغيره .

(والثانى) تصح مع إثنين بالترك ، وهذا هو المأثور عن أحمد ،
وقول أكثر أصحابه .

والذين نفوا الوجوب احتتجوا بتفضيل النبي ﷺ : صلاة الجماعة
صلاة الرجل وحده . قالوا : ولو كانت واجبة لم تصح صلاة المنفرد ،
ولم يكن هناك تفضيل ، وحملوا ما جاء من هم النبي ﷺ بالتحرير على
من ترك الجمعة ، أو على المخالفين الذين كانوا يتخلّفون عن الجماعة ،
مع الصلاة في البيوت .

وأما الموجبون : فاحتتجوا بالكتاب والسنّة والآثار .

(أما الكتاب) فقوله تعالى :

﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَاقْمُطْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقْعُمْ طَافَةٌ مِّنْهُمْ
مَعَكَ﴾ (١٩) الآية . وفيها دليلان :

(أحدهما) إنه أمرهم بصلاة الجماعة معه في صلاة الحوف ، وذلك
دليل على وجوبها حال الحوف ، وهو يدل بطريق الأولى على وجوبها
حال الأمان .

(الثاني) : إنه سن صلاة الخوف جماعة ، وسough فيها ما لا يجوز لغير عذر ، كاستبدار القبلة ، والعمل الكثير ، فإنه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق ، وكذلك مفارقة الإمام قبل السلام عند الجمهور ، وكذلك التخلف عن متابعة الإمام ، كما يتاخر الصف المؤخر بعد ركوعه مع الإمام إذا كان العدو أمامهم . قالوا : وهذه الأمور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عذر ، ولو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محظوظ مبطل للصلاة ، وترك المتابعة الواجبة في الصلاة لأجل فعل مستحب ، مع أنه قد كان من الممكن إن يصلوا وحدانا صلاة تامة فعلم أنها واجبة .

وأيضا بقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأْرْكَعُوا مَعَ الرَّكَعَيْنَ ﴾ (٢٠) .

إما أن يراد به المقارنة بالفعل ، وهي الصلاة جماعة . وإما أن يراد به ما يراد بقوله :

﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ (٢١) .

فإن أريد الثاني ، لم يكن فرق بين قوله ، صلوا مع المسلمين ، وصوموا مع الصائمين .

﴿ وَأْرْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (٢٢) ،
والسياق يدل على اختصاص الركوع بذلك .

فإن قيل : فالصلاحة كلها تفعل مع الجماعة . قيل : خصم الركوع بالذكر لأنه تدرك به الصلاة ، فمن أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ، فأمر بما يدرك به الركعة ، كما قال لمريم :

(٢٠) سورة البقرة : ٤٣ .

(٢١) سورة التوبة : ١١٩ .

(٢٢) سورة آل عمران : ٤٣ .

﴿ اقْتُنْتَ لِرَبِّكَ وَاسْجُدْيَ وَارْكَعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ .

فإنه لو قيل : اقتنى مع القاتلين ، لدل على وجوب إدراك القيام ، ولو قيل : اسجدى لم يدل على وجوب إدراك الركوع ، بخلاف قوله :

﴿ وَارْكَعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ .

فإنه يدل على الأمر بإدراك الركوع وما بعده دون ما قبله ، وهو المطلوب .

(وأما السنة) فالآحاديث المستفيضة في الباب : مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه عنه صلى الله عليه وسلم إنه قال : « لقد همت أن آمر بالصلاحة فتقام ، ثم آمر رجالاً فيصل بالناس ، ثم انطلق إلى قوم لا يشهدون الصلاة : فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » فهم بتحرير من لم يشهد الصلاة (٢٣) . وفي لفظ قال : « أُنْقَلَ الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوها ولو حبوا » ، ولقد همت أن آمر بالصلاحة فتقام (٢٤) » الحديث .

وفي المسند وغيره « لولا ما في البيوت من النساء والذرية ، لأمرت أن تقام الصلاة (٢٥) » الحديث . وبين صلى الله عليه وسلم إنه هم بتحرير البيوت على من لم يشهد الصلاة . وبين أنه إنما منعه من ذلك من فيها من النساء والذرية ، فإنهم لا يجب عليهم شهود الصلاة ، وفي تحرير البيوت قتل من لا يجوز قتله ، وكان ذلك عزلة لإقامة الحد على الجبلي . وقد قال سبحانه وتعالى :

(٢٣) البخاري (١٦١/٣) ، ومسلم (١٥٣/٥) بعنده ، أحمد

(٥٣٩ ، ٥٣١/٢) ، والنسائي (١٠٧/٢) بعنده ، وأبي ماجه (٧٩١) .

(٢٤) البخاري (١٤٧/١) بدون زيادة (ولقد همت) ، ومسلم

(١٥٤/٥) كاملاً ، وأحمد (٤٢٤/٢) وأبو داود (٥٥٤) ، والنسائي

(١٠٤/٢) : والحاكم (٢٤٧/١) بدون زيادة (ولقد همت) .

(٢٥) أحمد (٣٦٧/٢) .

﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطْهُّرُهُمْ فَتُصْبِّحُكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لَيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ، لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَبَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٢٦) .

ومن حمل ذلك على ترك شهود الجمعة ، فسياق الحديث بين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشاء والفجر ، [فُمْ أَتَبِعَ ذَلِكَ بِهِمْ بِتَحْرِيقٍ مِنْ لَمْ يَشَهِدْ الصَّلَاةِ] ،

وأما من حمل العقوبة على النفاق ، لا على ترك الصلاة ، فقوله ضعيف لأوجه :

(أحدها) إن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقبل المافقين إلا على الأمور الباطنة ، وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل حرام ، فلو لا أن في ذلك ترك واجب لما حرّقهم .

(الثاني) إنه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة ، فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره .

(الثالث) إنه سيبقى - إن شاء الله - حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه أن يصلى في بيته ، فلم يأذن له ، وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين أتى عليه القرآن ، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة ، وكان يؤذن للنبي ﷺ .

(الرابع) إن ذلك حجة على وجوبها أيضاً : كما قد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود أنه قال : « من نسره أن يلقى الله غداً مسلماً فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينادي بهن ، فإن الله شرع لنبيه سنن المدى ، وإن هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينادي بهن من سنن المدى ، وإنكم لو صلتم في بيوتكم كما صلى هذا المخالف في بيته

لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضلالهم ، ولقد رأينا وما يتختلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجالين حتى يقام في الصدق (٢٧)

فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يتختلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين . ولم يعلموا ذلك إلا من جهة النبي ﷺ ، إذ لو كانت عندهم مستحبة كتميام الليل ، والتبطّعات التي مع الفرائض ، وصلة الضحى ، ونحو ذلك . كان منهم من يفعلها ، ومنهم من لا يفعلها مع إيمانه ، كما قال له الأعرابي : والله لا أزيد على ذلك ، ولا انقص منه . فقال : « أفلح إن صدّق » ومعلوم أن كل أمر كان لا يتختلف عنه إلا منافق كان واجبًا على الأعيان ، كخروجهم إلى غزوة تبوك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به المسلمين جميعاً ، لم يأذن لأحد في التخلف ، إلا من ذكر أن له عذرًا فأذن له لأجل عذر ، ثم لما رجع كشف الله أسرار المتفاقين . وهذا أستارهم ، وبين أنهم تخلفوا لغير عذر . والذين تخلفوا لغير عذر مع الإعان عوقبوا بالهجر ، حتى هجران نسائهم لهم ، حتى تاب الله عليهم .

(فإن قيل) فائماليوم تحكمون باتفاق من تختلف عنها ، وتجوزون تحرير البيوت عليه ، إذا لم يكن فيها ذرية .

قيل له : من الأفعال ما يكون واجبًا ، ولكن تأويل المتأول يسقط الحد عنه ، وقد صار اليوم كثير من هو مؤمن لا يراها واجبة عليه ، فيترکها متأنلا ، وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لأحد تأويل ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد باشرهم بالإيجاب .

وأيضاً كما ثبت في الصحيح والسنة : « إن أعمى استاذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى في بيته ، فأذن له ، فلما ولى دعاه ، فقال : هل تسمع

النداء ؟ قال : نعم ، قال فأجب (٢٨) » فأمره بالإجابة إذا سمع النداء ، ولهذا أوجب أحمد الجماعة على من سمع النداء . وفي لفظ في السنن « إن ابن أم مكتوم قال يا رسول الله : إني رجل شاسع الدار وإن المدينة كثيرة الهوام ، ولي قائد لا يلائمني ، فهل تجدر لي رخصة أن أصلى في بيتي ؟ هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : لا أجد لك رخصة (٢٩) ». وهذا نص في الإيجاب للجماعة ، مع كون الرجل مؤمناً .

وأما احتجاجهم بتفضيل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحياته فعنده جوابان مبنيان على صحة صلاة المنفرد لغير عذر ، فمن صحيح صلاته قال الجماعة واجبة ، وليس شرطاً في الصحة ، كالموقت فإنه لو أخر العصر إلى وقت الاصفار كان آثماً ، مع كون الصلاة صحيحة ، بل

(٢٨) البخاري (١٨/٤) ، (مسلم) ١٦٨ / ١٦٢ ، أحمد (١٦٢/١) ،
أبو داود (٣٩١) ، والنسائي (٢٢٩/١) بنحوه ، والبيهقي (٣٦١/١) .
(٤٦٧/٢) في السنن .

(٢٩) مسلم (١٥٥/٥) ، وأبي ماجه (٧٧٧) .
[فائدة فقهية] : قال الإمام النووي رحمه الله : في هذا الحديث دلالة ملن قال الجماعة فرض عين ، وأجاب الجمهور عنه بأنه سُئل هل له رخصة أن يصلى في بيته . وتحصل له فضيلة الجماعة بسبب عذرها ، فقيل : لا ، ويويد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين ، ودليله من السنة .

وأما ترجيح النبي ﷺ له ثم ردّه ، وقوله : (فأجب) : فيه حتمل أنه بوعي نزل في الحال ، ويحتمل أنه تغير اجتهاده ﷺ إذا قلنا بالصحيح ، وقول الأكثرين أنه يجوز له الاجتياز . ويحتمل أنه رخص له أولاً ، وأراد أنه لا يجب عليك الحضور ؛ إما العذر ، وإما لأنك فرض كفاية حاصل بحضور غيره . وأما للأمررين ، ثم تدبه إلى الأفضل فقال الأفضل لك ، والأعظم لآخرك أن تجعّب ، وتحضر فأجب . والله أعلم . انتهى
نقلًا عن شرح النووي على مسلم (١٥٥/٥) .

و كذلك لو أخرها إلى أن يبقى مقدار ركعة كما ثبت في الصحيح . « من أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر (٣٠) » قال : والتفضيل لا يدل على أن المفضول جائز ، فقد قال تعالى :

« إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ، وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ » (٣١) .

فجعل السعي إلى الجمعة خيراً من البيع ، والسعى واجب والبيع حرام .

وقال تعالى : « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُبُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ » (٣٢) .

ومن قال : لا تصح صلاة المسفرد إلا لعذر ، احتاج بأدلة الوجوب قال : وما ثبت وجوبه في الصلاة كان شرطاً في الصحة ، كسائر الواجبات .

وأما الوقت فإنه لا يمكن تلافيه ، فإذا فات لم يكن فعل الصلاة فيه ، ظير ذلك فوت الجمعة ، وفوت الجماعة التي لا يمكن استدراكها ، فإذا ت الجمعة الواجبة كان آثماً ، وعليه الظهر ، إذ لا يمكن سوي ذلك . وكذلك من فوت الجماعة الواجبة التي يجب عليه شهودها ، وليس هناك جماعة أخرى . فإنه يصلى منفرداً وتصح صلاته هنا لعدم إمكان صلاته جماعة ، كما تصح الظهر من تفوته الجمعة .

وليس وجوب الجمعة بأعظم من وجوب الجمعة ، وإنما الكلام فيمن صلى في بيته منفرداً لغير عذر ، ثم أقيمت الجمعة ، فهذا عندهم

(٣٠) أبو داود (٥٥٢) ، وأبن ماجه (٧٩٢) ، والبغوي (٣٤٩/٣) في شرح السنة وحسنه الشيخ شعيب الأرناؤوط ، وأبو داود (٥٥٣) ، والنمساني (١١٠/٢) وصححه الشيخ الأرناؤوط .

(٣١) سورة الجمعة : ٩ .

(٣٢) سورة النور : ٣٠ .

عليه أن يشهد الجماعة ، كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه أن يشهد الجمعة : واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة المدى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من سمع النداء ثم لم يجب من غير عذر فلا صلاة له » (٣٣) ، ويريد بذلك قوله : « لا صلاة بخار المسجد إلا في المسجد » (٣٤) . فإن هذا معروف من كلام علي وعائشة ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وقد رواه الدارقطني مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقوى ذلك بعض الحفاظ . قالوا : ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف النفي دخل على فعل شرعى إلا لترك واجب فيه كقوله : لا صلاة إلا بأم القرآن (٣٥) ، و « لا إيمان لمن لاأمانة له » (٣٦) . ونحو ذلك :

(٣٣) أبو داود (٥٥١) بنحوه ، والدارقطني (١٦١) ، وابن ماجه (٧٩٣) ، وابن حبان (٢٥٣/٣) ، والحاكم (٢٤٦/١) وصححه وأقره الذهبي .

(٣٤) أخرجه الدارقطني (ص/١٦١) ، والحاكم (٢٤٦/١) ، والبيهقي (٥٧/٣) في السنن ، قال الشيخ الألباني : ضعيف ، انظر : الإرواء (٤٨٤) ، ضعيف الجامع (٦٣١) .

(٣٥) مسلم (١٠١/٣) ، وأبو داود (٨٢٠) ، التساني (١٣٧/٢) ، والترمذى (٢٤٧) ، وابن ماجه (٨٣٧) ، وأحمد (٣٢١/٥) بلفظ : (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) وصححه الشيخ الألباني ، انظر : صحيح الجامع (٧٣٨٩) .

(٣٦) أحمد (١٤٥/٣) ، ١٥٤ ، ٢١٠ ، ٢٥١ ، ابن حبان (٢٠٨/١) ، وابن أبي شيبة (٧) في الإيمان ، والبغوى (٣٥) في المشكاة ، قال الشيخ الألباني : صحيح انظر : صحيح الجامع (٨٠٥٦) .

وأجاب هؤلاء عن حديث التفضيل . بأن قالوا : هو محمول على المعنور كالمريض ونحوه . فإن هذا بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد(٣٧) » وإن تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلاته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد ، ومعلوم أن القيام واجب في صلاة الفرض دون النفل ، كما أن الجماعة واجبة في صلاة الفرض دون النفل .

وتمام الكلام في ذلك : أن العلماء تنازعوا في هذا الحديث ، وهو : هل المراد بهما المعنور أو غيره ؟ على قولين :

فقالت طائفة المراد بهما غير المعنور . قالوا لأن المعنور أجره تام ، بدليل ما ثبت في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه قال : « إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمله وهو صحيح مقيم (٣٨) » قالوا : فإذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كانوا يعملان في الصحة ، والإقامة . فكيف تكون صلاة المعنور قاعداً أو متفرداً دون صلاته في الجماعة قاعداً ؟ ! وحمل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على النفل دون الفرض ، لأن القيام في الفرض واجب .

ومن قال هذا القول لزمه أن يجوز تطوع الصحيح مضطجعاً ، لأنه قد ثبت أنه قال : « ومن صلَّى قاعداً فلم نصفْ أجر القائم(٣٩) » . وقد طرد هذا الدليل طائفة من متأخرى أصحاب الشافعى ، وأحمد ، وجوزوا

(٣٧) أحمد (٢/١٦٢، ١٩٣، ٢٠٣)، (٣/١٣٦، ١١٤)، (٤٢٥، ٤٢٥).

(٦/٦١، ٧١، ٢٢٠، ٢٢١)، والترمذى (٣٦٩) بمعناه من حديث عمران ، وقال : حسن صحيح ، والنمسائى (٣/٢٢٣)، وابن ماجه (١٢٢٩) ، وصححه الشيخ الألبانى ، انظر : صحيح الجامع (٣٧٢٢).

(٣٨) البخارى (٤/٧٠)، أحمد (٤/٤١٠)، البهقى في السنن (٣٧٤/٣)، والتبريزى (٥١٤٤) في مشكاة المصايبع .

(٣٩) الترمذى (٣٦٩) وقال : حسن صحيح .

أن يتطوع الرجل مضطجعاً ، لغير عذر ، لأجل هذا الحديث ، ولتعذر حمله على المريض ، كما تقدم .

ولكن أكثر العلماء أنكروا ذلك ، وعدوه بدعة ، وحدثا في الإسلام .
وقالوا : لا يعرف أن أحداً قط صلى في الإسلام على جنبه وهو صحيح ، ولو كان هذا مشروعاً لفعله المسلمون على عيدهم نبيهم صلى الله عليه وسلم ، أو بعده ، ولفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة لتبين الجواز ، فقد كان يتطوع قاعداً ، ويصلى على راحلته قبل أى وجه توجهت ، ويوتر عليها ، غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة ، فلو كان هذا سائغاً لفعله ، ولو مرة . أو لفعله أصحابه ، وهؤلاء الذين أنكروا هذا يُمعن ظهور حجتهم قد تناقض من لم يوجب الجماعة منهم ، حيث حملوا قوله : « تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة » على أنه أراد غير العذور ، فيقال لهم : لم كان التفضيل هنا في حق غير العذور ، والتفضيل هناك في حق العذور ، وهل هذا إلا تناقض ؟ ! .

وأما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على العذور ، فطرد دليله ، وحيثند فلا يكون في الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لغير عذر .

وأما ما احتاج به منازعهم من قوله : إذا مرض العبد أو سافر كتبه من العمل ما كان يعمله وهو صحيح مقيم (٤٠) » فيجوه به عنده أن هذا الحديث دليل على أنه يكتب له مثل الثواب الذي كان يكتب له في حال الصحة والإقامة ، لأجل نيته له ، وعجزه عنه بالعذر .

وهذه « قاعدة الشريعة » أن من كان عازماً على المفعول عزماً جازماً وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ، فهذا الذي كان له عمل في صحته وإقامته عزم أنه يفعله ، وقد فعل في المرض والسفر ما أمكنه ، فكان بمنزلة الفاعل . وكما جاء في السنن : فيمن تطهر في بيته ثم ذهب

إلى المسجد يدرك الجماعة فوجدها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة (٤١) ، وكما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم : « إن بالمدينة لرجالاً ما مررت به سيراً ، ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم ، قالوا : وهم بالمدينة ، قال : وهم بالمدينة حبسهم العذر (٤٢) وقد قال تعالى :

**لَا يَسْتَوِي النَّقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَئِكُ الْفَرِّيقُ وَالْمُجَاهِدُونَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُوْرُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ (٤٣).**

(٤١) أحمد (٢/٣٨٠)، (٤/١١٧)، (١٥١)، (٤٥٠/٦)،
وأبو داود (٥٦٤)، ولنسائي (١١١/٤)، والحاكم (٢٠٨/١)
وصححه وأقره الذهبي، والألباني، انظر : صحيح الجامع (٦٠٣٩)
ولفظ الحديث : (من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم راح فوجد الناس قد
صلوا ، أعطاه الله مثل أجر من صلاتها وحضرها ، لا ينقص ذلك من
أجرهم شيئاً) .

وهذا الحديث يبين سعة رحمة الله وثوابه ، ويجلب بوضوح عظمة
الإسلام الذي يعطي على النبات الصالحة ما لا يقوى على القيام به العباد .

(٤٢) البخاري (٤/٣١) بنحوه من حديث أنس ، ومسلم (٥٧/١٤)
من حديث جابر بن عبد الله ، وأحمد (٣٤١/٣) ، وابن ماجه (٢٧٦٤) ،
وابن حبان (١١٢/٧) من حديث أنس بن مالك ، والبيهقي (٢٤/٩)
بالمسنن الكبير ، وأبو نعيم (٢٦٤/٨) في الحلية ، والتبريزى (٣٨١٥) ،
(٣٨١٦) مشكاة المصابيح .

[فائدة الحديث] : في هذا الحديث فضيلة النية في الخير ، وأن من
نوى الغزو وغيره من الطاعات فعرض له عذر منه ، حصل له ثواب
نيته ، وأنه كلما أكثر التائسف على فوات ذلك ، وتمى كونه مع العزاء
ونحوهم كثُر ثوابه ، والله أعلم - قاله الإمام الشروي (٥٧/١٤)
شرح مسلم) .

فهذا ومثله يبين أن المعنود يكتب له مثل ثواب الصحيح ، إذا كانت نيته أن يفعل ، وقد عمل ما يقدر عليه ، وذلك لا يقتضي أن يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح ، فليس في الحديث إن صلاة المريض نفسها في الأجر مثل صلاة الصحيح ، ولا أن صلاة المنفرد المعنود في نفسها مثل الرجل في الجماعة ، وإنما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم ، كما يكتب له أجر صلاة الجماعة إذا فاته مع قبده لها ،

وأيضاً فليس كل معنود يكتب له مثل عمل الصحيح ، وإنما يكتب له إذا كان يقصد عمل الصحيح ، ولكن عجز عنه ، فالحديث يدل على إنه من كانت عادته الصلاة في جماعة ، والصلاحة قائمة ، ثم ترك ذلك لمرضه ، فإنه يكتب له ما كان يعمل . وهو صحيح مقيم ، وكذلك من تطوع على للراحة في السفر ، وقد كان يتطوع في الحضر ، قائماً يكتب له ما كان يعمل في الإقامة : فأما من لم تكون عادته الصلاة في جماعة ، ولا الصلاة قائمة إذا مرض ، فضل وحده ، أو صلى قاعداً ، فهذا لا يكتب له مثل صلاة المقيم الصحيح .

ومن حمل الحديث على غير المعنود يلزمـه أن يجعل صلاة هذه قاعداً مثل صلاة القائم ، وصلاته منفرداً مثل الصلاة في جماعة ، وهذا قول باطل لم يدل عليه نص ولا قياس ، ولا قاله أحد .

وأيضاً فيقال : تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الجماعة على صلاة المنفرد ، ولصلاة القائم على القاعد ، والقاعد على المضطجع ، إنما دل على فضل هذه الصلاة على هذه الصلاة ، حيث يكون كل من الصلاتين صحيحة ،

أما كون هذه الصلاة المفضولة تصح حيث تصح تلك ، أو لا تصح فالحديث لم يدل عليه إبني ولا إثبات ، ولا سيق الحديث لأجل بيان صحة الصلاة وفسادها ، بل وجوب القيام والقعود ، وسقوط ذلك ،

ووجوب الجماعة وسقوطها : يتلى من أدلة آخر : وكذلك أيضاً : كون هذا المعدور يكتب له تمام عمله أو لا يكتب له لم يتعرض له هذا الحديث ، بل يتلى من أحاديث آخر ، وقد بينت سائر النصوص أن تكميل الثواب هو لمن كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم ، لا لكل أحد .

وتثبت نصوص أخرى وجوب القيام في الفرض ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمران ابن حصين : « صل قائمًا ، فإن لم تستطع فقاعدًا فإن لم تستطع فعل جنب (٤٤) ». وبين جواز التطوع قاعدًا لما رأهم وهم يصلون قعودًا ، فأقر لهم على ذلك ، وكان يصلى قاعدًا مع كونه كان يتطوع على الرحمة في السفر ، كذلك ثبتت نصوص أخرى وجوب الجماعة فيعطي كل حديث حقه ، فلييس بينها تعارض ولا تناف ، وإنما يظن التعارض والتناف من حملتها مالا تدل عليه ، ولم يعطها حقها بسوء نظره وتأويله . والله أعلم .

رسئل

عن أقوام يسمعون الداعي ولم يحيبوا؟ وفيهم من يصلى في بيته، وفيهم من لا تراه يصلى، ويراه جماعة من الناس، ولا يرونـه بالصلـاة، وحالـه لم ترض الله ولا رسـوله من جهة الصـلاة وغـيرها؛ فـهـل يجوز لـمن يـرـاه فـي هـذـه الـحـالـة أـن يـولـي عـنـه أو يـسـلم عـلـيـه؟ أـفـتـوـنا مـأـجـورـينـ؟

وأيضاً : هل يجوز لرجل إذا كان إماماً في المسجد الذي هو فيه لم يصل فيه إلا نفران أو ثلاثة في بعض الأيام هو يصل فيه احتساباً ؟ وأيضاً إن كان يصل فيه بأجرة لا يطالب الصلاة في غيره إلا لأجل فضل الجماعة ، وهل يجوز ذلك ؟ أفتونا يرحمكم الله :

فأجاب : الصلاة في الجماعات التي تقام في المساجد من شعائر الإسلام الظاهرة ، وسننها الهدادية . كما في الصحيح عن ابن مسعود أنه قال : « إن هذه الصلوات الخمس في المسجد الذي تقام فيه الصلاة من سنن الهدى ، وإن الله شرع لنبيكم سنن الهدى ، وإنكم لو صلیتم في بيوتكم كما صلی هذا المخالف في بيته لترکتم سنة نبیکم ، ولو تركتم سنة نبیکم لصلیتم ، يوماً يتخلّف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادي بين الرجال حتى يقام في الصف (٤٥) »

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لقد هممت أن أمر بالصلوة فتقام ، ثم أنطلق معى برجال معهم حزم من الخطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار (٤٦) » ، وفي صحيح

(٤٥) مسبق تخریجہ۔

(٤٦) سبق تخریجہ۔

مسلم عن أبي هريرة قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى ، فقال : يا رسول الله ! ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فسألته أن يرخص له أن يصلى في بيته فرخص له ، فلما ولى دعاه فقال : أتسمع النداء بالصلوة ؟ فقال : نعم ! قل : أجب (٤٧) — وفي رواية في السنن — قال : أتسمع النداء ؟ قل نعم ! لا أجد لك وريضاً (٤٨) .

وفي السنن عن ابن عباس قال : قل رسول الله صلى الله عليه وسلم « من مسمع النداء فلم يبعه من إتباعه عذر ، قلوا : ما العذر ؟ قال : خوف أو رغبة ، لم تقبل منه الصلاة التي صلى (٤٩) » رواه أبو داود ،

وصلاة الجماعة من الأذور المؤكدة في المان باتفاق المسلمين ، وهي فرض على الأعيان عند أكثر السلف ، وأئمة أهل الحديث : كأحمد وإسحاق ، وغيرهما ، وطائفة من أصحاب الشافعى ، وغيرهم ، وهي فرض عن الكفاية عند طوائف من أصحاب الشافعى ، وغيرهم ، وهو المرجع عند أصحاب الشافعى ،

والنصر على ترك الصلاة في الجماعة رجل سوء يُنكِّر عليه ويُزبور على ذلك ، بل يعقوب عليه ، وترد شهادته ، وإن قبل : ل أنها سنة مؤكدة وأما من كان معروفاً بالفسق مُضيّعاً لصلاة ، فهذا داخل في قوله : « فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلَفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ عَيْنًا » (٥٠) .

(٤٧) سبق تخریجه .

(٤٨) سبق تخریجه .

(٤٩) سبق تخریجه .

(٥٠) سورة مریم .

وتجب عقوبته على ذلك بما يدعوه إلى ترك المحرمات و فعل الواجبات ،
ومن كان إماماً راتباً في مسجد فصلاته فيه إذا لم تقم الجماعة إلا به
أفضل من صلاته في غيره ، وإن كان أكثر جماعة

ومن عرف منه التظاهر بترك الواجبات ، أو فعل المحرمات ، فإنه
يستحق أن يهجر ، ولا يسلم عليه تعزيزاً له على ذلك ، حتى يتوب .
والله سبحانه أعلم .



وسئل

عن رجل يقتدي به في ترك صلاة الجماعة ؟

فأجاب : من اعتقاد أن الصلاة في بيته أفضل من صلاة الجماعة في
مساجد المسلمين فهو ضال مبتدع باتفاق المسلمين ، فإن صلاة الجماعة ،
إما فرض على الأعيان وإما فرض على الكفاية .

والأدلة من الكتاب والسنة أنها واجبة على الأعيان ، ومن قال :
أنها سنة مؤكدة ، ولم يوجبهها ، فإنه يلزم من دوام على تركها ، حتى إن
من داوم على ترك السنن التي هي دون الجماعة سقطت عدالته عندهم ،
ولم تقبل شهادته ، فكيف من يداوم على ترك الجماعة ؟ فإنه يؤمر بها
باتفاق المسلمين ، ويلام على تركها ، فلا يمكن من حكم ولا شهادة
ولا فتاوى مع إصراره على ترك السنن الراتبة ، التي هي دون الجماعة ،
فكيف بالجماعة التي هي أعظم شعائر الإسلام ؟ والله أعلم .



وسائل

عن رجل جار لمسجد ، ولم يحضر مع الجماعة الصلاة ويختبيج بذلك انه
فأجاب الحمد لله : يؤمر بالصلاحة مع المسلمين ، فإن كان لا يصلح
فيانه يستتاب ، فإن تاب ولا قتل . وإذا ظهر منه الإهمال لاصلاة لم يقبل
قوله : بل من ظهر كذبه لم يقبل قوله ، ويلزم بما أمر الله به ورسوله .



وسائل

عن رجلين تنازعا في « صلاة الفد » فقال أحدهما : قال صلى الله
عليه وسلم « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفد بخمس وعشرين (٥١) ».
وقال الآخر : « متى كانت الجماعة في غير مسجد فهي كصلاة الفد » ؟

فأجاب : ليست الجماعة كصلاة الفد ، بل الجماعة أفضل ولو كانت
في غير المسجد ، لكن تنازع العلماء فيما من صلى جماعة في بيته ، هل
يسقط عنه حضور الجماعة في المسجد ؟ أم لا بد من حضور الجماعة في
المسجد ؟ والذى ينبغي له أن لا يترك حضور الجماعة في المسجد إلا لعذر
كما دلت على ذلك السنن والآثار ، والله أعلم .



(٥١) سبق تخرجه .

وسائل شيخ الإسلام

عمن يجدد الصلاة قد أقيمت . فاما أفضل . صلاة الفريضة ؟ او يأتي
بالسنة ويتحقق الإمام ولو في التشهد ؟ وهل ركعتا الفجر سنة للصبح
أم لا ؟

فأجاب : قد صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا
أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (٥٢) » وفي رواية « فلا صلاة
إلا التي أقيمت » فإذا أقيمت الصلاة فلا يشتعل بتحية المسجد ولا بسنة
الفجر ، وقد اتفق العلماء على أنه لا يشتعل عنها بتحية المسجد .

ولكن تنازعوا في سنة الفجر : والصواب أنه إذا سمع الإقامة فلا
يصلى السنة لا في بيته ولا في غير بيته . بل يقضيها إن شاء بعد الفرض .
والسنة أن يصلى بعد طلوع الفجر ركعتين سنة ، والفردية ركعتان ،
وليس بين طلوع الفجر والفردية سنة إلا ركعتان ، والفردية تسمى
صلاة الفجر ، وصلاة الغداة ، وكذلك السنة تسمى سنة الفجر ، وسنة
الصبح ، وركعاتي الفجر ، ونحو ذلك والله أعلم .

(٥٢) أتى رجه مسلم (٤٢١/٥) ، وأبو داود (١٢٦٦) ، والترمذى
(٤١٩) ، والنمسانى (١١٦/٢) ، وابن ماجه (١١٥١) ، وأحمد
(٤٥٥/٢) ، وعبد الرزاق (٣٩٨٩) ، وابن الخزيمة (١١٢٣) ،
وابن حبان (٣٠٨/٤) ، (٨٢/٤) .

انتهى التحقيق

والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات

رسالة
القراءة خلف الإمام

وسائل

عن القراءة خلف الإمام ؟

فأجاب : الحمد لله . للعلماء فيه نزاع واضطراب مع عموم الحاجة
إليه . وأصول الأقوال ثلاثة : طرفة ، ووسط .

فأخذ الطرفين أنه لا يقرأ خلف الإمام بحال .

والثاني أنه يقرأ خلف الإمام بكل حال .

والثالث : وهو قول أكثر السلف ، أنه إذا سمع قراءة الإمام أنتصت ،
ولم يقرأ ، فإن استماعه لقراءة الإمام خير من قراءته ، وإذا لم يسمع
قراءتهقرأ لنفسه ، فإن قراءته خير من سكوته . فالاستماع لقراءة الإمام
أفضل من القراءة ، والقراءة أفضل من السكوت ، هذا قول جمهور
العلماء كمالك وأحمد بن حنبل وجمهور أصحابهما ، وطائفة من
 أصحاب الشافعى ، وأبي حنيفة ، وهو القول القديم للشافعى ، وقول
محمد بن الحسن .

وعلى هذا القول ، فنهى القراءة حال مخافته الإمام بالفاحشة واجبة على
المأمور ؟ أو مستحبة ؟ على قولين في مذهب أحمد .

أشهر هما أنها مستحبة ، وهو قول الشافعى في القديم ، والاستماع حال
جهة الإمام هل هو واجب أو مستحب ؟ والقراءة إذا سمع قراءة الإمام
هل هي محرمة أو مكرورة ؟ وهل تبطل الصلاة إذ قرأ ؟ على قولين
في مذهب أحمد ، وغيره :

(أحدهما) إن القراءة حينئذ محرومة ، وإذا قرأ بطلت صلاته ، وهذا أحد الوجهين حكاهما أبو عبد الله ابن حامد ، في مذهب أحمد .

(والثاني) إن الصلاة لا تبطل بذلك ، وهو قول الأكثرين ، وهو المشهور من مذهب أحمد ، ونظير هذا إذا قرأ حال رکوعه وسجوده : هل تبطل الصلاة ؟ على وجهين في مذهب أحمد ، لأن النبي ﷺ نهى أن يقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً(١) .

والذين قالوا : يقرأ حال الجهر ، والخافتة ، إنما يأمرونه أن يقرأ حال الجهر بالفاتحة خاصة ، وما زاد على الفاتحة فإن المشروع أن يكون فيه مستمعاً لا قارئاً .

وهل قراءته للفاتحة مع الجهر واجبة . أو مستحبة ؟ على قولين :
(أحدهما) أنها واجبة ، وهو قول الشافعى في الجديد ، وقول ابن حزم .

(والثاني) أنها مستحبة ، وهو قول الأوزاعى ، والليث بن سعد ، واختيار جدى أبي البركات ، ولا سبيل إلى الاحتياط في الخروج من الخلاف في هذه المسألة ، كما لا سبيل إلى الخروج من الخلاف في وقت العصر ، وفي فسخ الحج ، ونحو ذلك من المسائل .

يتعين في مثل ذلك النظر فيما يواجه الدليل الشرعى ، وذلك أن كثيراً من العلماء يقول صلاة العصر يخرج وقتها إذا صار ظل كل شيء مثليه ، كالمشهور من مذهب مالك ، والشافعى ، وهو إحدى الروایتين عن أحمد .

(١) أخرجه مسلم (٤/١٩٦) ، وأبو داود (٨٧٦) ، وأحمد (١٥٥/١) .

وأبو حنيفة يقول : حينئذ يدخل وقتها ، ولم يتتفقوا على وقت تجوز فيه صلاة العصر ، بخلاف غيرها فإنه إذا أصلى الظهر بعد الزوال بعد مصير ظل كل شيء مثله ، سوى ظل الزوال صحت صلاته ، والمغرب أيضاً تجزئ باتفاقهم إذا صلى بعد الغروب ، والعشاء تجزئ باتفاقهم إذا صلى بعد مغيب الشفق الأبيض ، إلى ثلث الليل ، والفجر تجزئ باتفاقهم إذا صلاتها بعد طلوع الفجر إلى الأسفار الشديد وأما العصر فهذا يقول : تصلى إلى المثاب ، وهذا يقول لا تصلى إلا بعد المثاب . والصحيح أنها تصلى من حين يصير ظل كل شيء مثله إلى اصفرار الشمس ، فوقها أوسع ، كما قاله هؤلاء ، وهؤلاء ، وعلى هذا تدل الأحاديث الصحيحة المدنية ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن وهو الرواية الأخرى عن أحمد .

ومقصود هنا أن من المسائل مسائل لا يمكن أن يعمل فيها بقول يجمع عليه ، لكن والله الحمد القول الصحيح عليه دلائل شرعية تبين الحق .

ومن ذلك فسخ الحج إلى العمرة ، فإن الحج الذي اتفق الأمة على جوازه أن يهل متعيناً شرمس بعمره لإبتداء ، ويهل قارناً وقد ساق المدى ، فاما إن أفرد أو قرن ولم يسق المدى في حجه نزاع بين السلف والخلف :

ومقصود هنا القراءة خلف الإمام فنقول : إذا جهر الإمام استمع لقراءته ، فإن كان لا يسمع لبعده فإنه يقرأ في أصح القراءتين ، وهو قول أحمد وغيره ، وإن كان لا يسمع لصيامه ، أو كان يسمع همة الإمام ولا يفقه ما يقول : فيه قولان في مذهب أحمد ، وغيره .

والأظهر إنه يقرأ ، لأن الأفضل أن يكون إما مستمعاً ، وإما قارئاً ، وهذا ليس يستمع ، ولا يحصل له مقصود السمع ، فقراءته أفضل من

سكته ، فنذكر الدليل على الفصلين ، على أنه في حال الجهر يستمع ، وأنه في حال الخففة يقرأ .

فالدليل على الأول الكتاب والسنّة والاعتبار :

(أما الأول) فإنه تعالى قال :

« وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لِعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ » (٢)

وقد استفاض عن السلف أنها نزلت في القراءة في الصلاة ، وقال بعضهم في الخطبة ، وذكر أحمد بن إحدب الإجماع على أنها نزلت في ذلك ، وذكر الإجماع على أنه لا تجب القراءة على المأموم حال الجهر ،

ثم يقول : قوله تعالى :

« وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لِعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ »

لقط عام ، فيما أن يختص القراءة في الصلاة ، أو في القراءة في غير الصلاة ، أو بعدها . والثاني باطل قطعاً ، لأنه لم يقل أحد من المسلمين إنه يجب الاستماع خارج الصلاة ، ولا يجب في الصلاة ، ولأن استماع المستمع إلى قراءة الإمام الذي يأتم به ويجب عليه متابعته أولى من استماعه إلى قراءة من يقرأ خارج الصلاة داخلة في الآية ، إما على سبيل الحصوص : ولما على سبيل العموم ، وعلى التقديرتين فالآية دالة على أمر المأموم بالانصات لقراءة الإمام ، وسواء كان أمر إيجاب أو استحباب :

فالمقصود حاصل : فإن المراد أن الاستماع أولى من القراءة ، وهذا صريح في دلالة الآية على كل تقدير ، والمنازع يسلم أن الاستماع مأمور به دون القراءة ، فيما زاد على الفاتحة ، والآية أمرت بالإنصات إذا قرئ القرآن ، والفاتحة أم القرآن ، وهي التي لا بد من قرائتها في كل صلاة ، والفاتحة أفضل سور القرآن ، وهي التي لم ينزل في التوراة ولا

فِي الإنجيل وَلَا فِي الزبور وَلَا فِي الْقُرْآنِ مِثْلُهَا ، فَيَمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمَرْاد
بِالآيَةِ الْاسْتِمَاعُ إِلَى غَيْرِهَا دُونَهَا ، مَعَ اطْلَاقِ لِفْظِ الْآيَةِ وَعُمُومِهَا ، مَعَ
أَنْ قِرَاءَتِهَا أَكْثَرُ وَأَشَهَرُ ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا . فَإِنْ قَوْلُهُ :

« وَإِذَا قُرِئَتِ الْقُرْآنُ »

يَتَنَاهُوا . كَمَا يَتَنَاهُوا غَيْرُهَا ، وَشَمْوَلُهُ هُوَ أَظْهَرُ لِفْظًا وَمَعْنَى . وَالْعَادِلُ
عَنِ اسْتِعْنَاهَا إِلَى قِرَاءَتِهَا إِنَّمَا يَعْدَلُ لِأَنْ قِرَاءَتِهَا عِنْدَهُ أَفْضَلُ مِنِ الْاسْتِمَاعِ ،
وَهَذَا غُلْطٌ يَخْالِفُ النَّصْ وَالاجْمَاعَ فَإِنَّ الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ أَمْرَتُ الْمُؤْمِنَ بِالْاسْتِمَاعِ
دُونَ الْقِرَاءَةِ ، وَالْأَمَةُ مُتَفَقَّةٌ عَلَى أَنِ اسْتِمَاعَهُ لَمَّا زَادَ عَلَى الْفَاتِحَةِ أَفْضَلُ مِنْ
قِرَاءَتِهِ لَمَّا زَادَ عَلَيْهَا .

فَلَوْ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ لَمَّا يَقْرَأُهُ الْإِمَامُ أَفْضَلُ مِنِ الْاسْتِمَاعِ لِقِرَاءَتِهِ لِكَانَ
قِرَاءَةُ الْمَأْمُونِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَتِهِ لَمَّا زَادَ عَلَى الْفَاتِحَةِ ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ .
وَإِنَّمَا نَازَعَ مِنْ نَازَعٍ فِي الْفَاتِحَةِ لِظُنْهِ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى الْمَأْمُونِ مَعَ الْجَهْرِ ،
أَوْ مُسْتَحْبَةٌ لَهُ حِينَئِذٍ .

وَجَوابُهُ أَنَّ الْمُصْلَحةَ الْخَاصَّةَ لَهُ بِالْقِرَاءَةِ يَحْصُلُ بِالْاسْتِمَاعِ مَا هُوَ أَفْضَلُ
مِنْهَا ، بِدَلِيلِ اسْتِمَاعِهِ لَمَّا زَادَ عَلَى الْفَاتِحَةِ ، فَلَوْلَا أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ بِالْاسْتِمَاعِ
مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنِ الْقِرَاءَةِ لِكَانَ الْأَوَّلُ أَنْ يَفْعُلُ أَفْضَلُ الْأَمْرَيْنِ ، وَهُوَ
الْقِرَاءَةُ ، فَلَمَّا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ وَالاجْمَاعُ عَلَى أَنِ الْاسْتِمَاعَ أَفْضَلُ لَهُ
مِنِ الْقِرَاءَةِ ، عَلِمَ أَنَّ الْمُسْتَمِعَ يَحْصُلُ لَهُ أَفْضَلُ مَا يَحْصُلُ لِلْقَارِئِ ، وَهَذَا
الْمَعْنَى مُوْجَدٌ فِي الْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا ، فَالْمُسْتَمِعُ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ يَحْصُلُ لَهُ أَفْضَلُ
مَا يَحْصُلُ بِالْقِرَاءَةِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَحْوِزُ أَنْ يُؤْمِنُ بِالْأَدْنِي وَيُنْهَى عَنِ الْأَعْلَى .

وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ ، كَمَا قَالَ ذَلِكَ
جَمَاهِيرُ السَّلْفِ وَالْمَلَفِ مِنِ الْعُصَمَاءِ حَابَةً وَالْتَّابِعِينَ لَهُمْ بِالْإِحْسَانِ . وَفِي ذَلِكَ

الحديث المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة (٣) ». .

وهذا الحديث روى مرسلا ، ومسندًا لكن أكثر الأئمة الثقة رواوه مرسلا عن عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأسنده بعضهم ، ورواه بن ماجه مسندًا ، وهذا المرسل قد عضده ظاهر القرآن والسنة . وقال به جماعت أهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسله ^{يعن} أكابر التابعين ، ومثل هذا المرسل يحتاج به باتفاق الأئمة الأربع ، وغيرهم ، وقد نص الشافعى على جواز الاحتجاج بمثل هذا المرسل .

قتبين أن الاستماع إلى قراءة الإمام أمر دل عليه القرآن دلالة قاطعة ، لأن هذا من الأمور الظاهرة التي يحتاج إليها جميع الأمة ، فـ كـان بيـانـها في القرآن مما يحصل به مقصود البيان ، وجاءت السنة موافقة للقرآن . في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا ، فيـنـ لـنـاـ سـنـتـنـا ، وـعـلـمـنـاـ صـلـاتـنـا ، فـقـالـ : أـقـيمـوـاـ صـفـوـفـكـمـ ، ثـمـ لـيـؤـمـكـمـ أـحـدـكـمـ ، إـذـاـ كـبـرـ فـكـبـرـوـاـ وـإـذـاـ قـرـأـ فـأـنـصـتـوـاـ (٤) » . وهذا من حديث أبي موسى الطويل المشهور . لكن بعض الرواية زاد فيه على بعض ، ففهم من لم يذكر قوله : « وإذا قرأ فأنصتوا » ومنهم من ذكرها ، وهى زيادة من الثقة ، لا تحالف المزيـدـ ، بل توافق معناه ، وهذا رواها مسلم في صحيحه .

(٣) أحمد (٣٣٩/٣) ، وابن ماجه (٨٥٢) ، والحديث حسن ، انظر : صحيح الجامع للشيخ الألبانى (٦٣٦٣) ، شرح ^إالسنة للبغوى (٨٥/٣) .

(٤) مسلم (١١٩/٤ - ١٢٠) ، وأبو داود (٩٧٢) والنسائي (٢٤١/٢) ، أحمد (٣٩٣/٤) ، عبد الرزاق (٣٠٦٥) ، ابن خزيمة (١٥٩٣) ، البهقى (٩٦/٢ ، ١٤١ ، ١٤٢) في السنن .

فإن الانصات إلى قراءة القارئ من تمام الائتمام به فإن من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته [لم يكونوا مؤمنين به] ، وهذا مما يبين حكمة مقطوط القراءة على المأوم ، فإن متابعته لامامه مقدمة على غيرها ؛ حتى في الأفعال ، فإذا أدركه ساجداً سجد معه ، وإذا أدركه في وتر من صلاته تشهد عقب الوتر ، وهذا لو فعله منفرداً لم يجز ، وإنما فعله لأجل الائتمام ، فيدل على أن الائتمام يجب به ما لا يجب على المنفرد ، ويسقط به ما يجب على المنفرد

وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّمَا جَعَلَ الْإِيمَانَ لِيُؤْتَمْ بِهِ، فَإِذَا كَبَرُوكُرُوا، وَإِذَا قَرَأُوكُنْصُتوَا»^(٥) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . قيل لمسلم بن الحجاج : حديث أبي هريرة صحيح ، يعني «إِذَا قَرَأُوكُنْصُتوَا» قال هو عندى صحيح ، فقيل له : لم لا تضعه هنا ؟ يعني في كتابه ، فقال : ليس كل شيء عندى صحيح وضعيته هنا ، إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه^(٦) .

(٥) أحمد (٢/٣١٤ ، ٤٢٠ ، ٣١٠) ، (٣٠٠ ، ١٦٢/٣) ، (١٤٨/٦ ، ١٩٤) ، أبو داود (٦٠٣) ، (٦٠٤) وقال : وهذه الزيادة (وإذا قرأ فأنصلتوا) ليست بمحفوظة ، ولكن آخر جه النسائي (٢/١٤٢) يلفظ : (إنما الإمام ليؤتكم به) وصححه الشيخ الألباني (٢٣٥٤) صحيح الجامع وفيه الزيادة المذكورة .

وآخر جه ابن أبي شيبة (١/٢٥٣) ، وابن ماجه (٨٤٦) ، وصححه الشيخ الألباني (٢٣٥٥) وفيه الزيادة المذكورة أيضاً .

(٦) مسلم (٤/١٢٢) .

[فائدة] قال الإمام النووي رحمه الله : قد ينكر هذا الكلام ويقال قد وضع أحاديث كثيرة غير مجمع عليها ، والجواب : أنها عند مسلم بصفة الجميع عليه ، ولا يلزم تقليد غيره في ذلك ، وقد ذكرنا في مقدمة هذا الشرح - يعني شرح مسلم - هذا السؤال وجوابه .

وروى الزهري عن ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة . أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها ، فقال : « هل قرأ معي أحد منكم آنفًا ؟ » فقال رجل : نعم . يا رسول الله ! قال : إني أقول مالي أنا زاعم القرآن(٧) » . قال : فانهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيها جهر فيه النبي ﷺ بالقراءة في الصالوات . حين سمعوا ذلك من رسول ﷺ . رواه أحمد وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي ، والترمذى ، وقال : حديث حسن . قال أبو داود : سمعت محمد بن يحيى بن فارس ، يقول : قوله : « فانهى الناس » من كلام الزهري . وروى عن البخاري نحو ذلك ، فقال : في الكتب من التاريخ ، وقال أبو صالح حدثني الليث حدثني يوسف عن ابن شهاب سمعت ابن أكيمة الليثي يحدث أن سعيد بن المسيب سمع أبو هريرة يقول صلى لنا النبي ﷺ صلاة جهر فيها بالقراءة ثم قال : « هل قرأ أحد معي ؟ » قلنا : نعم ، قال : إني أقول مالي أنا زاعم القرآن » . قال : فانهى الناس عن القراءة فيها جهر الإمام ، قال الليث(٨) : حدثني ابن شهاب ولم يقل : فانهى الناس ، وقال بعضهم : هو قوله الزهري(٩) ، وقال بعضهم : هو قول ابن أكيمه(١٠) ، والصحيح أنه قول الزهري(١١) (١٢) .

(٧) أخرجه أحمد (٤٨٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤/٢) ، (٣٤٥/٢) ، وأبو داود (٨٢٦) ، والترمذى (٣١١) ، وقال : هذا حديث حسن ، والنسائي (١٤١/٢) وابن ماجه (٨٤٨) ، وابن حبان (١٥٩/٣) ، والبخارى (٢٦٢) في جزء القراءة خلف الإمام ، والبيهقي (١٥٧/٢) ، (١٥٩) في السنن الكبرى ، والبغوى (٨٣/٣) في شرح السنة ، وقد صصححه الشيخ الألبانى ، انظر : صحيح الجامع (٦٩١٣) .

(٨) في التاريخ للبخارى : (وقال الليث) .

(٩) في المصدر السابق : (هذا قول الزهري) .

(١٠) في السابق : (وقال بعضهم عن سعيد هذا قول ابن أكيمه) .

(١١) في السابق : (والصحيح قول الزهري) .

(١٢) التاريخ الكبير (٣٨/٨) في جزء الكتبى .

وهذا إذا كان من كلام الزهرى فهو من أدل الدلائل على أن الصحابة لم يكونوا يقرأون في الجهر مع النبي ﷺ ، فإن الزهرى من أعلم أهل زمانه ، أو أعلم أهل زمانه بالسنة ، وقراءة الصحابة خلف النبي ﷺ إذا كانت مشروعة واجبة أو مستحبة تكون من الأحكام العامة ، الذي يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، فيكون الزهرى من أعلم الناس بها ، فلو لم يدينه استدل بذلك على انتقامها ، فكيف إذا قطع الزهرى بأن الصحابة لم يكونوا يقرأون خلف النبي ﷺ في الجهر .

فإن قيل : قال البيهقى : ابن أكيمية رجل مجاهول لم يحدث إلا بهذا الحديث وحده ، ولم يحدث عنه غير الزهرى (١٣) .

(١٣) انظر قول الإمام البيهقي في : السنن الكبرى (٢/١٥٩) وقد ورد عليه ابن الترمذى بقوله : (أخرج حديثه ابن حبان في صحيحه ، وبحسنه الترمذى ، وقال : اسمه عمارة ، ويقال : عمرو ، وأخرجه أيضاً أبو داود ولم يتعرض له بشيء ، وذلك دليل على حسناته عنده كما عرف ، وفي الكمال لعبد الغنى : روى عن ابن أكيمية مالك ، ومحمد بن عمرو . وقال ابن سعيد : توفي سنة إحدى ومائتين ، وهو ابن تسع وسبعين .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : صحيح الحديث ، حديثه مقبول .

وقال ابن حبان في صحيحه : اسمه عمرو ، وقال ابن معين : دوى عنه محمد بن عمرو وغيره .

وحسابك برواية بن شهاب عنه ، وفي التهيد : كان يحدث في مجلس سعيد بن المسيب وهو يصغى إلى حديثه وتحديثه ، وذلك دليل على جلالاته عندهم وثقته . انهى كلامه وهذا كله بنى عنه الجهة . انهى انظر هامش السنن الكبرى (٢/١٥٨) .

قيل : ليس كذلك ، بل قد قال أبو حاتم الرازى فيه : صحيح الحديث ، حديثه مقبول ، وحکى عن أبي حاتم البستى أنه قال : روى عنه التزهري ، وسعيد بن أبي هلال ، وابن أبيه عمر ، وسالم بن عمار ابن أكيمة بن عمر

وقد روی مالک في موظنه عن وہب بن کیسان ، أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول : « من صلی رکعة لم يقرأ فيها ، لم يصل إلا وراء الإمام (١٤) » وروى أيضاً عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سُئل : هل يتراً خلف الإمام؟ يقول : إذا صلی أحدكم خلف الإمام تجزئه قراءة الإمام ، وإذا صلی وحده فليقرأ . قال : ركان عبد الله بن عمر ، لا يتراً خلف الإمام (١٥) ، وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن يسار أنه سأله زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام ، فقال : لا قراءة مع الإمام في شيء (١٦) .

وروى البيهقي عن أبي وائل أن رجلاً سأله ابن مسعود عن القراءة خلف الإمام ، فقال : أنت بـ للقرآن ، فإن في الصلاة شغلاً ، وسيكتفيك ذلك الإمام (١٧) ، وبين مسعود وزيد بن ثابت هذا فقيها أهل المدينة ، وأهل الكوفة من الصحابة وفي كلامهما تنبيه على أن المانع إنصاته لقراءة الإمام .

(١٤) موطاً مالك (ص ٦٠٧) برقم (١١٣) ولفظه : (من صلی رکعة لم يقرأ فيها يام القرآن) .

(١٥) المصادر السابق (ص ٥٩٧) برقم (١١٢) .

(١٦) أخرجه مسلم (٧٥/٥) .

(١٧) أخرجه البيهقي (١٦٠/٢) في السنن الكبرى .

وَكَلَّتُ الْبَخَارِيُّ فِي « كِتَابِ الْقِرَاءَةِ خَلْفِ الْإِمَامِ » عَنْ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : وَرَوَى الْحَارِثُ عَنْ عَلَى يَسِيعِ فِي الْأَخْرَيْنِ ، قَالَ : وَلَمْ يَسِعِ ، وَخَالِفُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَمَّانُ بْنُ سَعِيدٍ ، يَسِعِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ ، عَنِ الزَّهْرَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَبْنَى أَبِي رَافِعٍ . مَوْلَى بْنِ هَشَمٍ ، حَدَّثَهُ عَنْ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ : إِذَا لَمْ يَجْهَرِ الْإِمَامُ فِي الصَّلَوَاتِ ، فَاقْرَأْ بِأَمِ الْكِتَابِ ، وَسُورَةً أُخْرَى فِي الْأَوَّلِيَّنِ ، مِنْ الظَّهَرِ وَالْعَصْرِ ، وَفَاتَّهُ الْكِتَابُ فِي الْآخِرَيْنِ مِنْ الظَّهَرِ وَالْعَصْرِ ، وَفِي الْآخِرَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ ، وَفِي الْآخِرَيْنِ مِنَ الْمَشَاءِ (١٨) .

وَأَيْضًا : فَلَوْ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ فِي الْجَهْرِ وَاجْبَةً عَلَى الْمَأْمُونِ الْزَمُّ أَحَدُ أَمْرَيْنِ : إِمَامٌ أَنْ يَقْرَأْ مَعَ الْإِمَامِ ، وَإِمَامٌ أَنْ يَجْبَلْ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتْ لَهُ حَقٌّ يَقْرَأُ ، وَلَمْ نَعْلَمْ نِزَاعًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجْبَلْ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتْ لِقِرَاءَةِ الْمَأْمُونِ بِالْفَاتِحةِ وَلَا غَيْرَهَا ، وَقِرَاءَتُهُ مَعَهُ مِنْهُ عَنْهَا بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ . فَقُبِّلَ أَنَّهُ لَا يَجْبَلْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ مَعَهُ فِي حَالِ الْجَهْرِ ، بَلْ نَقُولُ : لَوْ كَانَتِ قِرَاءَةُ الْمَأْمُونِ فِي حَالِ الْجَهْرِ وَالْاسْمَاعِ مُسْتَحْبَةً ، لَا سَتْحِبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتْ لِقِرَاءَةِ الْمَأْمُونِ ، وَلَا يَسْتَحِبُ لِلْإِمَامِ السُّكُوتُ لِيَقْرَأُ الْمَأْمُونَ عَنْدَ جَاهِزِ الْعُلَمَاءِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِمْ .

وَحِجْتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْكُتْ لِيَقْرَأُ الْمَأْمُومَوْنَ ، وَلَا نَقْلَ هَذَا أَحَدُهُنَّ ، بَلْ ثَبَّتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيفَ سُكُوتُهُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ لِلْاسْفَاتَاحِ (١٩) ، وَفِي السَّنَنِ (أَنَّهُ كَانَ لَهُ سُكُوتَانَ) (٢٠) : سُكُوتَةً فِي أُولَى

(١٨) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (ص/٧) بِرَقْمِ (١) فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ خَلْفِ الْإِمَامِ ، وَأَخْرَجَهُ الْبِهْرَقِ (ص/٩٢، ٩٣) فِي كِتَابِ الْقِرَاءَةِ خَلْفِ الْإِمَامِ .

(١٩) الْبَخَارِيُّ (١٨٩/١) ، وَمُسْلِمٌ (٩٦/٥) .

(٢٠) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٧) ، (٧٧٨) ، (٧٧٩) ، (٧٨٠) ، (٧٨١) وَالترْمِذِيُّ (٢٥١) وَقَالَ : حَدِيثُ حَسْنٍ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ (٨٤٤) ،

• (٨٤٥)

القراءة ، وسكتة بعد الفراغ من القراءة ، وهى سكتة لطيفة للفصل لا تتسع لقراءة الفاتحة : وقد روى أن هذه السكتة كانت بعد الفاتحة : ولم يقل أحد إنه كان له ثلات سكتات ، ولا أربع سكتات ، فن نقل عن النبي ﷺ ثلات سكتات أو أربع فتقد قال قوله لم ينقله عن أحد من المسلمين ، والسكتة التي عقب قوله : «وَلَا الصَّالِحُونَ» من جنس السكتات إلى عند رؤوس الآي . ومثل هذا لا يسمى ممكوتاً ، وهذا لم يقل أحد من العلماء إنه يقرأ في مثل هذا .

وكان بعض من أدركنا من أصحابنا يقرأ عقب السكتة عند رؤوس الآي . الآي . فإذا قال الإمام :

«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (٢١)

قال : (الحمد لله رب العالمين) وإذا قال :

«إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» (٢٢)

قال : (إياك نعبد وإياك نستعين) وهذا لم يقله أحد من العلماء .

وقد اختلف العلماء في سكتة الإمام على ثلاثة أقوال : فقيل : لا سكتة في الصلاة بحال ، وهو قول مالك . وقيل فيها : سكتتان ، وهو قول الشافعى ، وأحمد ، وغيرهما لحديث سمرة بن جندب : «أن رسول الله ﷺ كان له سكتتان : سكتة حين يفتح الصلاة ، وسكتة إذا فرغ من السورة الثانية . قبل أن يركع (٢٣)» فذكر ذلك لعمران ابن حبيبن ، فقال : كذب سمرة . فكتب في ذلك إلى المدينة إلى أبي

(٢١) سورة الفاتحة : ١ .

(٢٢) سورة الفاتحة : ٥ .

(٢٣) سبق تصریحه .

ابن كعب ، فقال : صدق سمرة ، رواه أحمد . واللفظ له وأبو داود
وابن ماجه ، والترمذى ، وقال حديث حسن .

وفي رواية أبي داود : « سكتة إذا كبر . وسكتة إذا فرغ (٢٤) بعد
(غير المغضوب عليهم ولا الضالين) » وأحمد رجح الرواية الأولى ،
واستحب السكتة الثانية ؛ لأجل الفصل . ولم يستحب أحمد أن يسكت
الإمام لقراءة المأمور ، ولكن بعض أصحابه استحب ذلك ، ومعلوم أن
النبي ﷺ لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة ، لكان هذا مما تتوفر
الهمم والدواعي على نقله ، فاما لم ينقل هذا أحد علم أنه لم يكن .

والسكتة الثانية في حديث سمرة قد نفتها عمران بن حصين ، وذلك
أنها سكتة يسيرة ، قد لا ينصب مثاها ، وقد روى أنها بعد الفاتحة .
والمعلوم أنه لم يسكت إلا سكتتين ، فعلم أن احداثها طويلة ، والأخرى
بكل حال لم تكن طويلة متسبعة لقراءة الفاتحة .

وأيضاً فما كان الصحابة كاهم يقرؤون الفاتحة خلفه إما في السكتة
الأولى وإما في الثانية لكن هنا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، فكيف
ولم ينقل هذا أحد عن أحد من الصحابة أنهم كانوا في السكتة الثانية خلفه
يقرؤون الفاتحة ، مع أن ذلك لو كان مشروعاً لكان الصحابة أحق الناس
بعلمه ، وعمله ، فعلم أنه بدعة .

وأيضاً فالمقصود بالجهر اسماع المأمورين ، ولذا يؤمنون على قراءة
الإمام في الجهر دون السر ، فإذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر
أن يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءاته ، وهو بمنزلة أن يحدث من لم
يستمع لحديثه ، ويختطب من لم يستمع لخطبته ، وهذا سمه تزه عنه

انشر يعنة . ولهذا روى في الحديث : « مثل الذي يتكلّم والإمام يخطب كمثل الحمار يحمل أسفاراً » ذهب كذا إذا كان يقرأ والإمام يقرأ عليه .

(٢٥) أخرجه أحمد (٢٣٠/١) ، وانطباقي (١٢٥٦٣) في الكبير ، قال الحافظ البيشمي (١٨٤/٢) في جمع الزوائد : رواه أحمد والبزار ، الطبراني في الكبير ، وفيه مجالد بن معين وقد ضعفه الناس ، ووثقه النسائي في رواية .

وقد ضعف الحديث الشيخ الألباني ، انظر : ضعيف الجامع (٤٢٤٠) .

فصل

وإذا كان المأمور مأموراً بالاستماع والانصات لقراءة الإمام ، لم يشغله عن ذلك بغيرها ، لا بقراءة ، ولا ذكر ، ولا دعاء ، ففي حال جهر الإمام لا يستفتح ولا يتعدى . وفي هذه المسألة نزاع . وفيها ثلاثة أقوال ، هي ثلات روایات عن أَحْمَدَ . قيل : إنه حال الجهر يستفتح ويتعود ، ويتعود ، ولا يقرأ ، لأنَّه بالاستماع يحصل له مقصود القراءة ، بخلاف الاستفتاح والاستعاذه ، فإنه لا يسمعهما .

وقيل . يستفتح ولا يتعدى ، لأن الاستفتاح تابع لتكبيرة الإحرام بخلاف التعوذ فإنه تابع للقراءة ، فمن لم يقرأ لا يتعدى .

وقيل : لا يستفتح ولا يتعدى حال الجهر ، وهذا أصح ، فإن ذلك يشغل عن الاستماع والانصات المأمور به ، وليس له أن يشغله عملاً أمر به بشيء من الأشياء .

ثم اختلف أصحاب أَحْمَدَ : ف منهم من قال هذا الخلاف إنما هو في حال سكوت الإمام ، هل يشغله بالاستفتاح ، أو الاستعاذه ، أو بأحد هما أو لا يشغله إلا بالقراءة لكونها مختلفاً في وجوبها . وأما في حال الجهر فلا يشغله بغير الانصات والمعروف عند أصحابه أن هذا النزاع هو في حال الجهر ، لما تقدم من التعليل ، وأما في حال الخافتة فالأفضل له أن يستفتح ، واستفتاحه حال سكوت الإمام أفضل من قراءته في ظاهر مذهب أَحْمَدَ ، وأبي حنيفة وغيره : لأن القراءة يعتادونها بالاستماع ، بخلاف الاستفتاح .

وأما قول القائل : إن قراءة المأمور مختلف في وجوبها ، فيقال : وكذلك الاستفتاح هل يجب ؟ فيه قولان مشهوران في مذهب أحمد ، ولم يختلف قوله : إنه لا يجب على المأمور القراءة في حال الجهر . واختار ابن بطة وجوب الاستفتاح ، وقد ذكر ذلك روايتين عن أحمد .

فعلم أن من قال من أصحابه كأبي الفرج ابن الجوزي إن القراءة حال
الخافتة أفضل في مذهبة من الاستفتاح ، فقد غلط على مذهبة . ولكن
هذا يناسب قول من استحب قراءة الفاتحة حل الجهر ، وهذا ما علمت
أحداً قاله من أصحابه ، قبل جدي أبي البركات ، وليس هو مذهب
أحمد ولا عامة أصحابه ، مع أن تعليل الأحكام بالخلاف علة باطلة في
نفس الأمر ، فإن الخلاف ليس من الصفات التي يعلق الشارع بها الأحكام
في نفس الأمر ، فإن ذلك وصف حادث بعد النبي ﷺ ، ولكن يسلكه
من لم يكن عالماً بالأدلة الشرعية في نفس الأمر ، اطلب الاحتياط .

وعلى هذا ففي حال المخافته هل يستحب له مع الاستفتاح الاستعادة
إذا لم يقرأ ؟ على روايتين .

والصواب : إن الاستعادة لا تشرع إلا لمن قرأ ، فلن اتسع الزمان
للقراءة استعاده وقرأ ، وإلا أنها نصت .

— 1 —

غيره : لقوله عليه السلام : « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات ، أما إني لا أقول : (الاسم) حرف ، ولكن ألف حرف ولا محرف . وميم حرف (٢٦) » قال الترمذى : حديث صحيح .

وقد ثبت في خصوص الصلاة قوله في الحديث الصحيح ، الذي رواه مسلم عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداع - ثلاثاً » أي : غير تمام فقيل لأبي هريرة : إني أكون وراء الإمام . فقال : اقرأ بها في نفسك فإني سمعت رسول الله عليه السلام يقول : « قال الله : قسمت الصلاة بيدي وبين عبادى نصفين ، فنصفها لي ، ونصفها لعبدى ولعبدى ما سأله . فإذا قال العبد : (الحمد لله رب العالمين) قال الله : حمدنى عبدى ، فإذا قال * (الرحمن الرحيم) قال الله : أثني على عبدى ؛ فإذا قال : (مالك يوم الدين) قال : مجدهن عبدى ، وقال مرة : فوض إلى عبدى - فإذا قال : (إياك نعبد وإياك نستعين) قال : هذا بيدي وبين عبدى ، ولعبدى ما سأله ، فإذا قال : (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين) قال : هذا لعبدى ، ولعبدى ما سأله (٢٧) » .

وروى مسلم في صحيحه عن عمران بن حصين : أن رسول الله عليه السلام صلى الظاهر ، فجعل رجل يقرأ خلفه : بسجح اسم رب الأعلى ، فلما انصرف قال : « أيكم قرأ ؟ أو أيكم القارئ » - قال رجل : أنا ،

(٢٦) أخرجه الترمذى (٣٠٧٥) وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وأخرجه الحاكم (٥٥٥/١) بنحوه . وقال : هذا حديث صحيح ، وتحققه الذهبي بقوله : لكن إبراهيم بن سلم - أحد الرواة - ضعيف . وأخرجه الترمذى (٢١٣٧) في مشكاة المصايخ . وقد صححه الشيخ الألبانى . انظر صحيح الجامع برقم (٦٣٤٥) .

(٢٧) أخرجه مسلم (١٠٢٠ - ١٠١٤) .

قال : قد ظنت أن بعضكم خالجنيها (٢٨) » رواه مسلم . فهذا قد قرأ خلفه في صلاة الظهر ، ولم ينبه ولا غيره عن القراءة ، لكن قال : « قد ظنت أن بعضكم خالجنيها » أى نازعها . كما قال في الحديث الآخر : « إنى أقول مالى أنازع القرآن (٢٩) » .

وفي المسند عن ابن مسعود قال : كانوا يقرأون خلف النبي ﷺ ، فقال : « خلطتم على القرآن (٣٠) » فهذا كراهة منه لمن نازعه وخالجه ، وخلط عليه القرآن ، وهذا لا يكون من قرأ في نفسه بحيث لا يسمعه

(٢٨) أخرجه مسلم (١١٠/٤) .

[فائدة]

قوله : (خالجنيها) أى نازع عليها ، قال الإمام النووي رسمه الله : ومعنى هذا الكلام الإنكار عليه ، والإنكار في جهره ، أو رفع صوته بحيث أسمع غيره لا عن أصل القراءة ، بل فيه أنهم كانوا يقرأون بالسورة في الصلاة السرية .

وفيه إثبات قراءة السورة في الظهر للإمام وللمأمور ، وهذا الحكم عندنا ، ولنا وجه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأمور السورة في السرية ، كما لا يقرأها في الجهرية ، وهذا غلط ، لأنه في الجهرية يؤمر بالإنذرات ، وهذا لا يسمع ، فلا معنى لسكته من غير اسماع ، ولو كان في الجهرية بعيداً عن الإمام لا يسمع قراءته ، فالأصح أنه يقرأ السورة ، والله أعلم . انتهى نقاولا عن شرح النووي على مسلم (١١٠ - ١٠٩/٤) .

(٢٩) سبق تخيجه .

(٣٠) أخرجه أحمد (٤٥١/١) ، والبخاري (ص/٨٧) في جزء القراءة برقم (٢٥٤) ، والبيهقي (ص/١٦٨) في كتاب القراءة ، والدارقطني (٤٣٤/١) .

غيره ، وإنما يكون من أسمع غيره ، وهذا مكرر لـ «لا فيه من المنازعة لغيره» ، لا لأجل كونه قارئاً خلف الإمام ، وأما مع حفافته الإمام . فإن هذا لم يرد حديثاً بالمعنى عنه ، وهذا قال : «أيكم القارئ؟»^(٣١) . أي القارئ الذي نازعنى ، لم يرد بذلك القارئ في نفسه ، فإن هذا لا ينazuء ، ولا يعرف أنه خالج النبي ﷺ ، وكرامة القراءة خلف الإمام إنما هي إذا امتنع من الانصات المأمور به ، أو إذا نازع غيره ، فإذا لم يكن هناك إنصات مأمور به ، ولا منازعة ، فلا وجه للمنع من تلاوة القرآن في الصلاة . والقارئ هنا لم يتعذر عن القراءة باستثناء فيفوته الاستئذان والقراءة جميعاً ، مع الخلاف المشهور في وجوب القراءة في مثل هذه الحال ، بخلاف وجوبها في حال الجهر ، فإنه شاذ ، حتى نقل أ Ahmad الاجماع على خلافه .

وأبو هريرة وغيره من الصحابة فهموا من قوله : قسمت الصلاة ، وبين عبدى نصفين^(٣٢) ، فإذا قال العبد : (الحمد لله رب العالمين) ذلك يعم الإمام والمأموم .

وأيضاً في جميع الأذكار التي يشرع للإمام أن يقولها سراً يشرع للمأموم ، يقولها سراً كالتسبيح في الركوع والسجود ، وكالتشهد والدعاء . ومعالم أن القراءة أفضل من الذكر والدعاء ، فلأى معنى لا تشرع له القراءة ، السر ، وهو لا يسمع قراءة للسر ، ولا يؤمن على قراءة الإمام في السر .

وأيضاً فإن الله سبحانه لما قال :

«إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ»^(٣٣)

(٣١) سبق تخریجه .

(٣٢) سبق تخریجه .

(٣٣) سورة الأعراف : ٢٠٤ .

وقال : « وَأَذْكُرْ رَبِّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً . وَدُونَ الْجَهْرِ
مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ، وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ » (٣٤)
وهذا أمر للنبي ﷺ ، ولأمته ، فإنه ما خطط به نحو طبت به الأمة
ما لم يرد به نص بالخصوص . كقوله :

« وَسَبِّحْ بِيَحْمَدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ » (٣٥)

وقوله : « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِيُذْلِكِ الشَّمْسَ إِلَى غَسْقِ اللَّيْلِ » (٣٦)

« أَقِمِ الصَّلَاةَ لِيُذْلِكِ الشَّمْسَ إِلَى غَسْقِ اللَّيْلِ » (٣٧)

ونحو ذلك . وهذا أمر يتناول الإمام والمأمور والمنفرد بأن يذكر الله
في نفسه بالغدو والآصال ، وهو يتناول صلاة الفجر والظهر والعصر ،
شيئون المأمور مأموراً بذكر ربه في نفسه لكن إذا كان مستمعاً كان مأمورا
بالاسماع ، وإن لم يكن مستمعاً كان مأموراً بذكر ربه في نفسه . والقرآن
أفضل الذكر كما قال تعالى :

« وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنَزَلْنَاهُ » (٣٨)

وقال تعالى : « وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنَ الْدُّنْيَا ذِكْرًا » (٣٩)

وقال تعالى : « وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا
وَنَخْشِرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَغْمَى » (٤٠)

(٣٤) سورة الأعراف : ٢٠٥

(٣٥) سورة ق : ٣٩

(٣٦) سورة هود : ١١٤

(٣٧) سورة الإسراء : ٧٨

(٣٨) سورة الأنبياء : ٥٠

(٣٩) سورة طه : ٩٩

(٤٠) سورة طه : ١٢٤

وقال : « مَا يَأْتِيهِم مِّنْ ذِكْرٍ مِّنْ رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ » (٤١)
وأيضاً : فالسکوت بلا قراءة ولا ذكر ولا دعاء ليس عبادة ،
ولا مأموراً به ، بل يفتح باب الوسعة ، فالاشتغال بذكر الله أفضل
من السکوت ، وقراءة القرآن من أفضل الخير ، وإذا كان كذلك فالذكر
بالقرآن أفضل من غيره ، كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه
قال : أفضـلـ الـكـلامـ بـعـدـ الـقـرـآنـ أـرـبعـ وـهـنـ مـنـ الـقـرـآنـ سـبـحـانـ اللهـ ،
وـالـحـمـدـ اللهـ ، وـلـاـ إـلـهـ إـلـاـ اللهـ ، وـالـلـهـ أـكـبـرـ (٤٢) ». رواه مسلم في صحيحه .
وعن عبد الله بن أبي أوفى قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إني
لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمـي ما يجزئـي منه ، فقال : « قـلـ
سبـحـانـ اللهـ ، وـالـحـمـدـ اللهـ ، وـلـاـ إـلـهـ إـلـاـ اللهـ ، وـالـلـهـ أـكـبـرـ ، وـلـاـ حـوـلـ وـلـاقـوةـ
إـلـاـ بـالـلـهـ » فقال : يا رسول الله ! هذا الله ، فـالـىـ ، قال : قـلـ « اللـهـمـ
أـرـحـمـنـيـ ، وـارـزـقـنـيـ وـعـافـيـ ، وـاهـدـنـيـ » فـلـامـ قـامـ قال : هـكـذـاـ بـيـدـيـهـ
فـقـالـ رسولـ اللهـ ﷺ : « أـمـاـ هـذـاـ فـقـدـ مـلـأـ يـدـيـهـ مـنـ الـخـيـرـ (٤٣) » رواه
أـحـمـدـ ، وـأـبـوـ دـاـوـدـ ، وـالـنـسـائـيـ .

والذين أوجبوا القراءة في الجهر : احتجوا بالحديث الذي في السنن
عن عبادة أن النبي ﷺ قال : « إذا كنتم ورأي فلا تقرؤوا إلا بفاتحة

(٤١) سورة الأنبياء : ٢ .

(٤٢) أخرجه البخاري (١٧٣/٨) ، وأحمد (٢٠/٥) ، (٣٦/٤) ،
وآخرجه مسلم (١١٧/١٤) بلفظ : (أحب الكلام إلى الله) ، وأخرجه
البيهقي (٣٨١/٢) ، والحاكم (٢٤١/١) .

(٤٣) أخرجه مسلم (١٩/١٧) من حديث سعد ، وأبو داود
(٨٣٢) . وأحمد (١٨٠/١) ، والنـسـائـيـ (١٤٣/٢) من حديث
عبد الله بن أبي أوفى .

الكتاب ، فإنه لا صلاة من لم يقرأ بها (٤٤) » . وهذا الحديث معلل عند أئمة الحديث بأوسع كثيرة . ضعفه أحمد وغيره من الأئمة . وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضوع ، وبين إن الحديث الصحيح قول النبي ﷺ : « لا صلاة إلا بأم القرآن (٤٥) » فهذا هو الذي أخر جاه في الصحيحين . ورواه الزهرى عن محمود بن الربيع عن عبادة . وأما هذا الحديث فغلط فيه بعض الشاميين وأصله أن عبادة كان يوم بيوم المقدس ، فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالوقوف على عبادة .

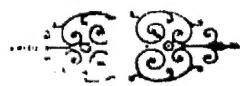
وأيضاً : فقد تكلم العلماء قديماً وحديثاً في هذه المسألة ، وبسحلوا التول فيها ، وفي غيرها ، من المسائل . وتارة أفردوا القول فيها في مصنفات مفردة ، وانتصرت طائفة للإثبات في مصنفات مفردة : كالبخارى وغيره . وطائفة للنفي : كأبي مطیع البليخى ، وكرام ، وغيرهما .

ومن تأمل مصنفات الطوائف تبين له القول الوسط ، فإن عامة المصنفات المفردة تتضمن صور كل من القولين المتباینين ، قول من يهوى

(٤٤) أخرجه أبو داود (٨٢٣) ، والترمذى (٣١٠) وقال :
حديث حسن ، أخرجه أحمد (٣١٦/٥ ، ٣٢٢) ، والحاكم (٢٣٨/١ ، ٢٣٩) ؛ والدارقطنى (٣١٨/١) ، (٣١٩/١) ، ابن حبان (٤٦٠) ،
والبغوى (٨٢/٣) في شرح السنة ، ولكن ضعف الحديث الشيخ الألبانى
حفظه الله ، انظر : ضعيف الجامع (٢٠٨١) ، (٤٦٨٤) .

(٤٥) أخرجه البخارى (١٩٢/١) ، ومسلم (٤/١٠٠) ، والنمساني
(١٣٧/٢) ، وأحمد (٣٢٢/٥) ، وابن ماجه (٨٣٧) ، والبيهقي
(ص/٢٤) في كتاب القراءة خلف الإمام .

عن القراءة خلف الإمام ، حتى في صلاة السر . وقول من يأمر بالقراءة خلفه مع سماع جهر الإمام ، والبخاري ممن بالغ في الانتصار للاثبات بالقراءة حتى مع جهر الإمام ؛ بل يوجب ذلك ، كما يقواه الشافعى في الجديد ، وأبن حزم ، ومع هذا فحججه ومصنفه إنما تتضمن تضييف قول أبي حنيفة في هذه المسألة وتوابعها .



تم التحقيق

والحمد لله الذى بنعمته تم الصالحات

أبو مريم محمدى بن فتحى السيلم

الفهرس

الموضوع الصفحة

3	بين يدي الكتاب وأهميته
5	العمل في الكتاب
6	أصل الكتاب
7	ترجمة المصنف
١٥	باب صلاة الجماعة
١٧	حكم الصلاة في المساجد التي على القبور
١٨	فائدة عظيمة
١٩	إقامة الصلوات الخمس في المساجد من أعظم العبادات
٢٠	أدلة الموجبون : لصلاة الجماعة في المساجد
٢٦	أدلة من قال : لا تصح صلاة المنفرد إلا بعذر
٢٩	قاعدة الشريعة فيمن كان عازماً على الفعل ولم يفعله
٣٣	من سمع الداعي ولم يجيب
٣٥	من اعتقاد أن الصلاة في بيته أفضل
٣٦	رجل جار للمسجد ولم يحضر
٣٧	إذا أقيمت صلاة الفريضة . يأتي بها أم السنة
٤٠	رسالة القراءة خلف الإمام
٤٣	الدليل « الكتاب والسنة والاعتبار »
٥٢	المقصود باستماع المأمور أثناء الجهر
٥١	سكت الإمام على ثلاثة أقوال
٥٥	حكم القراءة إذا لم يسمع قراءة الإمام
٦٠	وجوب القراءة

صدر حديثاً

تهذيب

أَهْوَالُ الْقِبْلَةِ

وأحوال أهلها إلى النشور

الحافظ

زين الدين عبد الرحمن بن رجب السجستاني

كتاب الصحاح في التبرّات بطبعها
للنشر والتحقيق والتوزيع

To: www.al-mostafa.com